

## مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال مع دراسة تطبيقية

د/ عبير محمد رياض فهمي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة- جامعة قناة السويس

### ملخص البحث:

يهدف البحث إلى تقديم مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة، وذلك لدعم الأطراف ذوي المصالح وإيجاد أساس كمي دقيق يدعم صناعات القرارات في منشآت الأعمال، مع التطبيق على شركتي الحديد والصلب المصرية وشركة حديد عز.

اجريت الدراسة التطبيقية على شركتين في صناعة الحديد والصلب كإحدى الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى حجم كبير من الاستثمار في الأصول الثابتة. كما أن هاتين الشركتين مدرجتين في بورصة الأوراق المالية المصرية، وضمن الشركات المدرجة في مؤشر (EGX30) والذي يعتمد بشكل رئيسي على معيار السيولة ويتم اختيار وترتيب الشركات فيه وفقاً لقيمة التداول كل ستة أشهر.

اعتمد البحث بشكل رئيسي على تحليل محتوى القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركتين، وكذلك تقارير مراقبي الحسابات للقوائم المالية والقوائم المرفقة، بالإضافة إلى تطبيق مدخل قياس المخاطر على أساس البيانات المحاسبية (ABRM) باستخدام بيانات الشركتان محل التطبيق وتحليل النتائج بعد التطبيق.

وقد توصل البحث إلى أن هيكل التكاليف الخاص بكل منشأة يؤثر على درجة المخاطر التي تتعرض لها تلك المنشأة وكذلك على الأسلوب الذي تدار به مخاطرها. كما أن الإفصاح عن التنبؤات بالمخاطر المالية تغير من منظور رؤية الأطراف ذوي

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ مجير همد رياض فهمي

المصالح وتدعم قراراتهم الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق توصي الباحثة بوضع ضوابط ومعايير يتم الاعتماد عليها والاسترشاد بها في الحكم على التنبؤات المالية لما يترتب عليها من أثر على توجهات وقرارات الأطراف أصحاب المصالح. كما توصي الباحثة بالاستعانة بالمدخل الكمية التي تعتمد على بيانات نظام التكاليف في المنشأة للتنبؤ بالمخاطر المالية المتوقعة.

يقدم هذا البحث مساهمة في مجال استخدام أحد المدخل الكمية القائمة على بيانات نظام التكاليف والبيانات المحاسبية الداخلية للمنشآت في التنبؤ بالمخاطر المالية وهو مدخل (ABRM)، ومحاولة التغلب على بعض السلبيات والمعوقات التي واجهت هذا المدخل عند التطبيق على المنشآت. كما أن البحث أكد من خلال تحليل محتوى القوائم والتقارير المالية وتقارير مراقبي الحسابات أن الاعتماد على تحليل البيانات الداخلية للمنشأة هو المصدر الأدق والأكثر اعتمادية في دعم القرارات عنه من المصادر الخارجية التي قد يؤثر عليها عوامل غير موضوعية مثل الشائعات أو التوجهات المقصودة.

الكلمات المفتاحية: التنبؤ بالمخاطر المالية، الإفصاح عن المخاطر المالية، قياس المخاطر على أساس البيانات المحاسبية، ترشيد القرارات.

## Abstract

This research aims to provide a suggested approach to accounting forecasting and disclosure of the expected financial risks, in order to support parties with interests and to find an accurate quantitative basis to support decision makers in business establishments, with application to the Egyptian Iron and Steel Company and Ezz Steel Company.

The applied study was conducted on two companies in the iron and steel industry as one of the heavy industries that need a large volume of investment in fixed assets. Also, these two companies are listed on the Egyptian Stock Exchange, and among the companies listed in the index (EGX30), which depends mainly on the liquidity standard and the companies are chosen and arranged according to the value of trading every six months. The research relied mainly on analyzing the content of the lists and financial reports published for the two companies, as well as the reports of the auditors of the financial statements and the attached lists, in addition to applying the risk measurement approach based on the accounting data (ABRM) using the data of the two companies in application and analyzing the results after application.

The research has found that the cost structure affects the degree of risk, as well as the way in which risks are managed. The disclosure of financial risk forecasts also changes from the perspective of stakeholders with views and supports their strategic decisions. From this standpoint, the researcher recommends standards to be relied upon and to guide them in judging financial forecasts because of their impact on the directions and decisions of stakeholders. The researcher also recommends the use of quantitative inputs that depend on the cost system data to predict the expected financial risks.

This research provides a contribution in the field of using one of the quantitative approaches based on the cost system data and the internal accounting data of the establishments in forecasting financial risks, which is the entry (ABRM), and trying to overcome some of the negatives and obstacles that faced this entry when applying to the establishments. The research also confirmed through analyzing the content of the financial reports and auditors' reports that relying on the organization's internal data analysis is the most reliable

Key words: Financial risks Forecasting, Financial risks Discloser, Accounting Based Risk Measurement, rationalizing decisions.

### مقدمة البحث:

بيئة الأعمال المتغيرة بشكل متسارع، ثورة تكنولوجيا المعلومات التي أحاطت بمتخذي القرارات، المخاطرة المرتبطة دائماً بكل ما يحدث في المستقبل، كل تلك العوامل شكلت ضرورة ملحة لدى متخذي القرارات أو الأطراف ذوي المصالح مع منشآت الأعمال للحصول على المزيد من المعلومات الدقيقة والتي يمكن الاعتماد عليها للتنبؤات المستقبلية على نفس القدر من الأهمية والاحتياج للمعلومات عن الأحداث التاريخية.

وقد دفعت الحاجة إلى مصادر للمعلومات المستقبلية أيضاً جميع الأطراف المعنية بوضع المعايير المحاسبية إلى البحث عما يخدم مستخدمي القوائم والتقارير المالية لمنشآت الأعمال كأحد أهم المصادر الرئيسية لمعلومات عن المنشأة، وذلك من خلال وضع معايير تشكل الحد الأدنى والضوابط التي تحكم توافر قدر معين من المعلومات في القوائم المالية والتقارير المرفقة بها. وقد حاولت تلك الجهات أن تشمل التنبؤات المستقبلية في اهتماماتها وإفصاحها إليها في بعض المعايير.

شكل ذلك أيضا اتجاها بحثيا لدى الباحثين بهدف خدمة الأطراف ذوي المصالح وتقديم الدعم لقراراتهم, وقد تنوعت تلك الاتجاهات البحثية ومن بينها دراسة مداخل قياس وتقدير المخاطر المحيطة بالأعمال, والتنبؤ بالمخاطر المالية ومدى الإفصاح عن تلك البيانات التي تم التنبؤ بها خاصة فيما يتعلق بالمخاطر المتوقعة.

#### ١ / ١ مشكلة البحث:

أصبح الاهتمام بالصورة الذهنية للشركة من التوجهات العالمية الحديثة, حيث أصبح الانطباع الذهني الشائع لدى المستثمرين حاليا بشكل خاص ولدى المستفيدين من القوائم المالية المعلنة للشركات بشكل عام أن الشركات التي تفصح بشكل أكبر عن بياناتها هي شركة تتمتع بمصداقية عالية ووضوح في الخطط. وعلى الجانب الآخر أصبح الاهتمام بالبيانات المستقبلية والتنبؤ بها على قدر كبير من الأهمية لمتخذي القرارات على كافة المستويات من اصحاب المصالح.

وبدراسة واقع التقارير المالية المعلنة والإيضاحات المكمل لها يتضح أنها لا تتضمن التنبؤات بالمخاطر المالية بالدرجة التي تتناسب وأهميتها وكذلك مع أثرها, وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار القرارات الاستراتيجية الهامة على كافة المستويات التي يتم اتخاذها بناء على تلك البيانات المستقبلية التقديرية. بالإضافة إلى أن معايير اعداد التقارير المالية الدولية والمصرية لا تشتمل على معيارا أو بندا يختص بالتنبؤ بالمخاطر المالية وضوابط ومحددات هذا التنبؤ وكيفية تقييمه وتحديد المسؤولية في حالة حدوث انحرافات. مما يعكس على المستفيدين من القوائم المالية وملحقاتها بشكل سلبي في صورة عدم توافر معلومات هامة مما يؤدي إلى قرارات خاطئة أو بمفهوم آخر أن تلك المعلومات من المحتمل أن تؤدي إلى اتخاذ قرار مختلف في حالة معرفتها بشكل مسبق, مما يؤدي إلى انخفاض درجة الدقة والثقة في الإفصاح المحاسبي عن البيانات والمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية لمنشآت الأعمال.

### وعلى ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١- هل يؤثر هيكل التكاليف بالشركة على درجة المخاطر المالية بها وعلى أسلوب الإدارة الاستراتيجية للمخاطر؟

٢- هل يؤثر الإفصاح عن التنبؤات بالمخاطر المالية في القرارات الاستراتيجية للمستفيدين من القوائم المالية المعلنة والإيضاحات الملحقة بها؟

### ٢ / ١ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقديم مدخل للتنبؤ بالمخاطر المالية والإفصاح عن تلك التنبؤات والمخاطر بما يخدم عملية اتخاذ القرارات للمستفيدين المختلفين من تلك البيانات. وعلى ذلك يمكن تقسيم ذلك الهدف إلى الأهداف الفرعية التالية:

١/٢/١ دراسة وتحليل التنبؤ بالمخاطر والإفصاح عنها في المعايير الدولية والمصرية وأدبيات المحاسبة.

١ / ٢/ ٢ تحليل مدخل استخدام البيانات المحاسبية في قياس وضبط المخاطر ودراسة دور التغير في هيكل التكاليف وبيانات التكاليف في تحديد درجة المخاطر بالشركات.

١ / ٢ / ٣ اقتراح مدخل لإدارة المخاطر والتنبؤ بها والإفصاح عنها في ضوء مقومات نظام التكاليف المطبق بالشركة، مع تطوير هذا النظام بما يساهم في توفير معلومات تكاليفية تساهم في زيادة درجة الدقة والثقة في التنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي لمنشآت الأعمال.

١ / ٣ أهمية البحث:

يقدم البحث محاولة علمية للإسهام في مجال التنبؤ بالمخاطر المالية وإدارتها والإفصاح عنها، بغرض خدمة العديد من الأطراف المستفيدة من القوائم المالية المعلنة والإيضاحات المرفقة بها، والتي قد تكون إدارة الشركة طرفاً منها. من هذا المنطلق يمكن تقسيم أهمية البحث إلى مايلي:

### ١ / ٣ / ١ الأهمية العلمية:

يعتبر الإفصاح عن التنبؤات بالمخاطر المالية من الاتجاهات المعاصرة في البحث العلمي والمحاسبي خاصة, ومن ثم تحاول الباحثة المساهمة في مجال التنبؤ بالمخاطر المالية وإدارتها بغرض خدمة المستفيدين من القوائم المالية ومساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة قائمة على بيانات تتمتع بالدقة والمصداقية والشفافية, على أن تكون هذه البيانات نابعة من البيانات المحاسبية وبيانات التكاليف الداخلية للشركة دون تأثير العوامل الخارجية غير الموضوعية مثل الشائعات أو التأثير بالأخبار المنشورة عن الشركات.

### ١ / ٣ / ٢ الأهمية العملية:

يساهم الإفصاح عن التنبؤات بالمخاطر في تحسين الصورة الذهنية للشركة لدى مستخدمي البيانات المعلنة عن الشركة من منطلق أن الشركات التي تفصح عن بياناتها بشكل أكبر وخاصة المستقبلية منها تعطي إحياء بالثقة والمصداقية وبالتالي زيادة الاعتمادية على تلك البيانات المعلنة في اتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصالح.

### ١ / ٤ منهج البحث:

اعتمدت الباحثة بشكل رئيسي على دراسة الحالة التطبيقية الخاصة بشركتين مسجلتين في سوق الأوراق المالية المصرية ويعملان في ذات النشاط, كما أنهما مدرجتين ضمن مؤشر EGX30. وقد تم دراسة وتحليل البيانات الخاصة بالشركتين على مدار الخمس سنوات الأخيرة, ومن خلال دراسة وتحليل الحالة تم استقرار الواقع العملي, بالإضافة لتحليل المعايير التي تضمنت كلمات التنبؤ بالمخاطر والإفصاح عنها.

مما سبق حاولت الباحثة استنباط المدخل المقترح للتنبؤ والإفصاح عن المخاطر المالية للشركات, والذي يتوقع أن يدعم أغراض اتخاذ القرارات للمستفيدين من القوائم المالية والتوضيحات المرفقة بها.

١ / ٥ تقسيمات البحث:

أولاً: مقدمة البحث.

ثانياً: التأسيس العلمي لمفهوم المخاطر المالية في ضوء الدراسات والإصدارات السابقة ومحددات التنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية.

ثالثاً: دور مدخل (ABRM) في إدارة العلاقة بين التكلفة والمخاطر والتنبؤ بالمخاطر المالية بهدف ترشيد القرارات الاستراتيجية.

رابعاً: الدراسة التطبيقية وتحديد الفجوة البحثية.

خامساً: المدخل المقترح لاستخدام بيانات التكاليف في التنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية.

سادساً: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة.

سابعاً: مراجع البحث.

ويتم تناول هذه التقسيمات كما يلي:

ثانياً: التأسيس العلمي لمفهوم المخاطر المالية في ضوء الدراسات والإصدارات السابقة ومحددات التنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية

١- التأسيس العلمي لمفهوم المخاطر المالية في ضوء الدراسات والإصدارات السابقة:

عرفت معايير المحاسبة المصرية المخاطر المالية بأنها الخطر الناشئ عن تغير مستقبلي محتمل على واحد أو أكثر من: معدل فائدة محددة، أو سعر أداة مالية، أو سعر سلعة، أو سعر الصرف الأجنبي، أو جداول ومؤشرات الأسعار أو المعدلات، أو التصنيف الائتماني، أو مؤشر الائتمان أو غير ذلك من المتغيرات، شريطة أنه في حالة ما إذا كان المتغير غير مالي ألا يكون المتغير خاصاً بأى من طرفي العقد (قائمة تعريف مصطلحات معايير المحاسبة المصرية ٢٠١٥، ص ٣٤، ٣٥).

وقد تعددت تقسيمات المخاطر في أدبيات المحاسبة وفقاً للعديد من التصنيفات والتي لا تعتبر منفصلة انفصالاً تاماً عن بعضها البعض، وقد قسمت بعض الدراسات مثل دراسة (محمد، ٢٠٠٦) المخاطر إلى نوعين هما: المخاطر المنتظمة (مخاطر



١. مخاطر سعر الفائدة (تقلب أسعار الفائدة).
٢. مخاطر السوق (خلال فترات الرواج والكساد).
٣. مخاطر القوة الشرائية (انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد نتيجة التضخم).
٤. مخاطر الرافعة المالية (نسبة الديون إلى حقوق الملكية).
٥. مخاطر الرافعة التشغيلية (نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة).
٦. خصائص سوق الأوراق المالية من حيث القوانين المنظمة وآليات التعامل وما يتمتع به من شفافية.

أما المخاطر غير المنتظمة فقد ذكرت دراسة (محمد, ٢٠٠٦) من أمثلتها مخاطر الإدارة (مستويات الأداء المالي والإداري والإقتصادي للمشروع وقدرته التنافسية ومدى كفاءة هيكله المالية ومعدلات النمو) وتتمثل في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال. ومن أمثلتها أيضا مخاطر الصناعة.

في حين أثبتت دراسة (Wenm & Liang, 2007) أن المقاييس القائمة على مدخلات تعتمد على بيانات تكاليف, يترتب عليها قرارات استثمارية أكثر فاعلية. وقد اتفقت مع تلك الدراسة (Toms, 2012) والذي يتفق مع العديد من الباحثين في أن عائد السهم يتناسب مع الخطر, إلا أنه اعتبر مصدر المخاطرة يرتبط بسلوك التكاليف (نسبة التكاليف الثابتة والمتغيرة لإجمالي التكاليف) وليس مجرد سعر السهم أو التغير في مؤشرات سوق الأوراق المالية.

وتعتبر هذه نقطة محورية في علاقة إدارة التكاليف بإدارة المخاطر, وكذلك باستخدام التنبؤ بالمخاطر للتأثير على القرارات الداخلية والخارجية على وجه السواء.

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

كما أشارت دراسة (حمد و المومني, ٢٠١٨) إلى هبوط التدفقات النقدية التشغيلية أحد المخاطر المالية, وأرجعت هذه الدراسة أهمية التدفقات إلى أنها تعطي مؤشرا عن مدى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية كافية للحفاظ على أعمالها وتميبتها أو أنها بحاجة إلى تمويل خارجي.. وقد استخدمت الدراسة تعريف المخاطر وفقا لما عرفته أمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية (UN/ISDR, 2009) بأنها حسيبة احتمالية وقوع الحدث والعواقب السلبية المصاحبة له.

## ٢- محددات التنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية:

تمثل المعلومات حجر الزوية في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لجميع الأطراف ذوي المصلحة بالشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية, وتزداد أهميتها اذا كانت المعلومة تحمل صفة المستقبلية أو التنبؤ بالمعلومة. ومن هنا كان الاهتمام بعملية التنبؤ بالمخاطر المالية وأيضا الإفصاح عن تلك التنبؤات.

### ١/٢ التنبؤ بالمخاطر المالية في ضوء المعايير المحاسبية:

يعكس التنبؤ بالمخاطر المالية مدى الحرص على توقع الأحداث قبل وقوعها وكذلك كيفية إدارتها والتعامل معها. وفيما يلي يمكن حصر أهم ما ورد بشأن التنبؤ في معايير المحاسبة المصرية:

- معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٩ "عرض القوائم المالية" فقرة (٤٣) والتي تنص على أن "تحسين المقارنة للمعلومات من فترة لأخرى تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية بما يسمح بإجراء تقييم للاتجاهات في المعلومات المالية لأغراض التنبؤ, وفي بعض الظروف يتعذر عمليا إعادة تبويب معلومات المقارنة لفترة سابقة لكي تستقيم المقارنة مع الفترة الحالية, فعلى سبيل المثال قد لا تكون المنشأة قد قامت أساس بتجميع المعلومات عن الفترة أو الفترات السابقة بطريقة تسمح بإعادة التبويب وقد يتعذر عليها عمليا إعادة بناء تلك المعلومة".

- فقرة (١٠٥) من نفس المعيار: "إن الاختيار بين طريقتي تحليل المصروفات حسب وظيفتها أو طبيعتها يعتمد على عوامل تاريخية وعوامل الصناعة بالإضافة إلى طبيعة نشاط المنشأة. وتعطي كلتا الطريقتين مؤشرات عن التكاليف التي قد تتغير بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفقا لمستوى مبيعات وإنتاج الشركة. ولأن لكل طريقة ما يبررها لدى منشآت مختلفة فإن هذا المعيار يتطلب من الإدارة أن تختار طريقة العرض الأكثر ملاءمة والتي يمكن الاعتماد عليها. ونظرا لأن المعلومات عن طبيعة المصروفات تكون مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية فإن الأمر يتطلب تقديم إفصاحات إضافية عندما يتم استخدام طريقة تبويب المصروفات طبقا لوظيفتها".
- معيار المحاسبة المصري رقم (٥) المعدل (٢٠١٥) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء فقرة (١٠): في حالة عدم وجود معيار محاسبي مصري ينطبق بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف فيتعين على الإدارة أن تستخدم حكمها في وضع وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات تتسم بأنها: ذات صلة باحتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية, يمكن الاعتماد عليها من منطلق أنها تجعل القوائم المالية تعبر بأمانة عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة, تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى, محايدة وخالية من التحيز, تتسم بالحيطة والحذر, مكتملة في كافة جوانبها الهامة.
- فقرة (٣٣): يعد استخدام التقديرات المحاسبية المعقولة جزءا أساسيا في إعداد القوائم المالية ولا يؤدي إلى التقليل من مصداقيتها.
- فقرة (٣٩): على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في تقدير محاسبي عندما يكون له تأثير على الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له تأثير على الفترات المستقبلية.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" فقرة (٧٩): تتضمن الطرق الملائمة لتقدير سعر البيع لسلمة أو خدمة مايلي ولكنها لا تقتصر

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

عليه: (أ) مدخل التقدير السوقي المعدل ... وقد يتضمن الأسلوب أيضا الرجوع إلى أسعار منافسي المنشأة لسلع أو خدمات مشابهة وتعديل تلك الأسعار حسب الضرورة لتعكس تكاليف وهوامش ربح المنشأة. (ب) مدخل التكلفة المتوقعة زائد هامش – يمكن للمنشأة التنبؤ بتكاليفها المتوقعة للوفاء بالتزام أداء ثم إضافة هامش ربح مناسب لتلك السلعة أو الخدمة.

ومن هنا يتضح أن التنبؤ بشكل عام لم يحظ بنصيب كاف من الاهتمام على مستوى المعايير المحاسبية، وخاصة التنبؤ بالمخاطر المالية. حيث لم تنص المعايير على أى ضوابط أو محددات تحكم عملية التنبؤ بالبيانات المحاسبية أو تناول التنبؤ بالمخاطر.

## ٢/٢ الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية:

في أدبيات المحاسبة تم استخدام الإفصاح عن المعلومات في تقارير المنشآت من ثلاث جهات نظر، وهي نظرية الوكالة، نظرية الإشعارات، ونظرية الشرعية أو الأهلية. بالنسبة لنظرية الوكالة، يستخدم الإفصاح عن معلومات المخاطر كأسلوب محايد لعرض البيانات للتغلب على مشكلة الوكالة بين الإدارة وملاك الشركة. أما عن نظرية الإشعارات signaling فإن التقارير المالية تنبع من رغبة الإدارة في الإفصاح عن أدائها المتميز من منطلق أن الأداء الجيد سيعزز من سمعة الإدارة وموقفها في السوق، ومن أهم مميزات التقارير الجيدة أن تشتمل على معلومات الإفصاح عن المخاطر، وبالتالي فإن إفصاح الإدارة عن معلومات في التقارير المالية يقوم بنقل إشارات معينة للمستخدمين الحاليين والمحتملين. النظرية الشرعية Legitimacy تقوم على افتراض أن المنشأة يجب أن تحافظ على شرعيتها كى تبقى على قيد الحياة. تستند نظرية الشرعية على فكرة العقد بين الشركة وأصحاب المصلحة على أساس أن الشركات تكتسب شرعيتها من خلال الكشف عن بعض المعلومات في التقرير السنوي ، وهو ما اعطى سببا لقيام الإدارة بتبرير استخدام المشتقات، الممارسات، السياسات المستخدمة.

فمن منظور مدى الإلتزام بالمعايير فقد قامت دراسة (Moumen et al, 2015) باختبار ما إذا كان الإفصاح الاختياري عن المخاطر في التقرير السنوي يحتوي على معلومات ذات قيمة للمستثمرين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية عن طريق استبيان لعينة كبيرة من الشركات بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد أثبتت الدراسة أن هناك علاقة ايجابية بين معلومات المخاطر التي يفصح عنها اختياريًا وقدرة السوق على توقع تغير الأرباح في المستقبل قبل عامين من حدوث التغير وهو ما يعد أول دليل تطبيقي على فائدة الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية.

وفي هذا السياق أيضا أثبتت دراسة (Crodazzo et.al, 2017) أن هناك تكاملا بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري. ويعتبر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) (IFRS7) مثالا للإفصاح الإلزامي، حيث يجب على جميع المنشآت التي تعد تقاريرها المالية على أساس المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS أن تلتزم بمتطلبات الإفصاح.

كما أوضحت دراسة (Agyei-Mensah, 2017) تركيز المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 على الإفصاح عن الأدوات المالية استنادا إلى فكرة أن الكيانات يجب أن تفصح في قوائمها المالية بما يمكن المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية للموقف المالي للوحدة وأدائها. واستعرضت الدراسة تفصيلا تقسيم المعيار IFRS7 إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول يتعلق بأهمية الأدوات المالية لكل من الموقف والأداء المالي، الثاني: يتعلق بطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية وكيف يمكن إدارة هذه المخاطر.

وقد أشارت الدراسة إلى أن هذه الإفصاحات يجب ان تكون كمية ونوعية، حيث الإفصاحات النوعية تصف أهداف الإدارة، سياسات وعمليات إدارة تلك المخاطر. الإفصاح الكمي يوفر معلومات حول المدى الذي تتعرض له المنشأة للمخاطر، بناء على المعلومات المقدمة داخليا لمسئولي الإدارة الرئيسيين في المنشأة. وأن الإفصاح عن الأدوات المالية ينطبق على المؤسسات المالية وغير المالية. كما أكدت دراسة

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

(Yasuda, 2018 & Kim) على أن الإفصاح الإلزامي له أثر كبير على تقييم المستثمرين لمخاطر الشركة.

وقد أكدت دراسة (بلواضح, براق ٢٠١٨) على أن التغيرات في بيئة الأعمال كانت حافزا لزيادة فعالية آلية الإفصاح والشفافية لغرض إدارة المخاطر, بحيث تشمل القوائم المالية وملحقاتها على كافة المعلومات المحاسبية التي تفتح مستخدمي هذه القوائم بأنها تمثل بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسات, كما تجعل مستخدميها يثق بأنها تتضمن معلومات تساعده في تقييم أداء المؤسسة التي يرغب في اتخاذ قرار استثماري بشأنها.

وقد قسمت الدراسة الإفصاح إلى: إفصاح شامل ويشير الى شمولية التقارير لمعلومات ذات أثر مادي ملموس على القارئ, وإفصاح عادل يتضمن توازنا في الإفصاح لجميع الأطراف, إفصاح كاف ويعني الإفصاح بالحد الأدنى الذي يجب إظهاره من المعلومات, إفصاح وقائي ويعني حماية المجتمع المالي وخاصة المستثمر العادي, والإفصاح التتقيفي ويعني الإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات.

وفي إطار الاهتمام بإدارة المخاطر تم تطوير ما يعرف بلجنة إدارة المخاطر والتي أثبتت دراسة (سلامة, ٢٠١٨) مدى ارتباط وجود هذه اللجنة بجودة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية, وكذلك ارتباط تقدم الشركة في دورة حياتها بجودة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية.

وقد تناولت المعايير المصرية للمحاسبة الإفصاح عن المخاطر, فينص معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ بند (٣٨) يتعين على المنشأة الإفصاح عن معلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكل المبالغ المعترف بها في القوائم المالية للفترة الحالية, وعلى المنشأة إدراج معلومات المقارنة السردية والوصفية عندما يكون ذلك مرتبطا بفهم القوائم المالية للفترة الحالية.

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيّر محمد رياض فهمي

وتقترح الباحثة ضرورة إعداد قائمة مالية إضافية مستقلة للإفصاح المحاسبي المقارن عن المخاطر المالية الفعلية والمستقبلية لمنشآت الأعمال كإفصاح الزامي، خاصة بالنسبة لمنشآت الأعمال التي يتعرض نشاطها المالي والاقتصادي لمخاطر كبيرة، وذلك بهدف ضبط وتدنية هذه المخاطر المالية وبالتالي زيادة درجة الثقة في المعلومات المحاسبية لهذه المنشآت عند استخدامها في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية من قبل كل من المنشأة وأصحاب المصالح.

**ثالثاً: دور مدخل (ABRM) في إدارة العلاقة بين التكلفة والمخاطر والتنبؤ بالمخاطر المالية بهدف ترشيد القرارات الاستراتيجية:**

#### ١- استخدام مدخل (ABRM) في إدارة العلاقة بين التكلفة والمخاطر:

يعد مدخل قياس المخاطر القائم على المحاسبة (ABRM) أحد المداخل الحديثة التي تستخدم بالتكامل مع المداخل التقليدية والتي تهدف إلى الاعتماد على البيانات المحاسبية وبيانات التكاليف الداخلية للشركة. وفيما يلي تتناول الباحثة هذا المدخل بالتفصيل وكيفية استخدامه بهدف إدارة العلاقة بين التكاليف والمخاطر.

#### ١ / ١ الخلفية النظرية لمدخل (ABRM) قياس المخاطر القائم على المحاسبة:

تمثل إدارة المخاطر عملية حيوية بالنسبة للمنشآت نظراً لما تحتويه من العديد من العلوم التي تستعين بها والأساليب الحديثة القائمة على أسس متنوعة من البيانات، كل هذه الجهودات بهدف مواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه الشركات وخاصة فيما يتعلق بالمستقبل. وقد أثبت استقراء الدراسات التي تمت في هذا المجال ( Linke , Florio, 2019, 37-54) مدى صعوبة تحويل المخاطر إلى شكل رقمي وبالتالي قياسها، وقد أكدت الدراسة على أن من أهم وسائل التغلب على هذه المشكلة هو الاعتماد على البيانات التي يتم جمعها من الأشخاص ذوي الصلة داخلياً وأن تكون البيانات نابعة من داخل المنشأة، مما يتيح إمكانية قياسها بشكل موضوعي. وقد تطرقت بعض الدراسات ومنها دراسة (أعراب, ٢٠٢٠) إلى الآليات التي يعتمد عليها الاستثمائيين والاقتصادييين لتحليل العلاقة بين القرار الاستثماري وتغير العائد

ومستوى المخاطرة، لتوضح الدراسة مقدار التأثير الناتج عن التشتت والتباين في تقدير العوائد وبالتالي المخاطر على القرارات الاستثمارية. وقد اعتمدت بعض أدبيات المحاسبة أسلوب الاعتماد على معدل عوائد سوق الأوراق المالية وبالتالي سعر الخصم المستخدم في التعبير عن معدل المخاطر للشركة، كذلك اعتبر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) من النماذج المقبولة والأكثر دقة في تقييم الشركات الاستثمارية (فرحات، ٢٠١٥). ورغم قبول هذا المنهج لفترة طويلة إلا أن احتياجات المستفيدين من المعلومات (سواء المستفيد الداخلي أو الخارجي) قد اختلفت في الوقت الحالي، وأصبحت هناك حاجة إلى أساليب أخرى تدعم هذا الأسلوب وتكمله بغرض الحصول على المعلومات المطلوبة.

ومن المداخل التي ظهرت كمدخل تكميلي هو مدخل قياس المخاطر القائم على المحاسبة (Toms.2012) (ABRM)، وهو مدخل يأخذ في الاعتبار كل من التكاليف المتغيرة والثابتة للشركة وغيرها من البيانات المحاسبية الداخلية للشركة ومقارنتها كمؤشر لقياس المخاطر وبالتالي تحديد تكلفة رأس المال على أساس نابع من ظروف المنشأة ذاتها وليس بالاعتماد على اتجاهات السوق الخارجي فقط. وتتبع الفكرة من مثال بسيط، إذا كان من المتوقع أن تزيد المبيعات بنسبة ١٠% وأن تزيد التكاليف الإجمالية أيضا بمعدل ١٠% مع ثبات العوامل الأخرى، هنا يمكن استنتاج أن معدل التغير في التكاليف مرتفع نسبيا ومتناسب مع المبيعات وكذلك يتجه معدل الربح للثبات النسبي وبالتالي تحقيق استقرار وقدر أقل من المخاطر، حيث لا تتغير الأرباح تغيرات كبيرة مع التقلبات الاقتصادية. ولكن يصبح احتمال الخطر أعلى إذا زادت نسبة التكاليف الثابتة إلى التكلفة الكلية وبالتالي معدل الربح المحقق في مواجهة إيرادات المبيعات المتغيرة، والمقصود هنا بالتغير في التكلفة هو نسبة الزيادة والنقص التي يمكن أن تتحقق في التكلفة مع الزيادة والنقص في معدلات الإنتاج والمبيعات. وبناء على ذلك فالعمالة التي لا يمكن التخلص منها إذا ما حدث انخفاض في معدلات الإنتاج تعد تكلفة ثابتة. ويعتمد مدخل قياس المخاطر بالاعتماد على البيانات المحاسبية في تحديد معدل الخصم الذي يعكس معدل المخاطر على البيانات المحاسبية



مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

المستخرجة من القوائم المالية للشركة ذاتها والتعبير عنها باستخدام المعادلة التالية (Toms, 2012):

$$R_i = R_f + y (E\pi_m - R_f)$$

حيث:

**R<sub>i</sub>** معدل الخصم أو معدل العائد المطلوب

**R<sub>f</sub>** معدل العائد الخالي من المخاطر

**y** جاما وهي مقياس للمخاطر المعتمدة على البيانات المحاسبية ويتم الحصول عليها بالمعادلة التالية:

الرفع التشغيلي للمنشأة

=  $\gamma$

الرفع التشغيلي للمقياس المرجعي

(معدل التغير في الربح / معدل التغير في المبيعات) للمنشأة

=

(معدل التغير في الربح / معدل التغير في المبيعات) للمقياس المرجعي

$E\pi_m$  = متوسط معدل الأرباح المتوقعة للمقياس المرجعي.

وتتمثل خطوات تطبيق مدخل (ABRM) في الخطوات التالية (TOMS,2012):

أ- إعداد تنبؤ بالمبيعات للشركة: ويتم التنبؤ لفترة سنة واحدة, بما يتفق مع إجراءات إعداد الموازنة, مع ملاحظة مراعاة تغير أسعار وكميات المكونات. وعلى سبيل المحافظة على بيانات الشركات ونظرا لصعوبة افصاح الشركات عن تنبؤاتها بالمبيعات فقد اقترح (TOMS) أن يقيم المبيعات الحالية بنسبة ١٠٠, وتقدير قيمة الزيادة في المبيعات المتوقعة بنسبة مئوية منها.

ب- محاولة تبويب معظم التكاليف إلى ثابتة ومتغيرة, وفقا لما هو متعارف عليه بأن التكاليف الثابتة هي التي تظل ثابتة على نطاق واسع من النشاط لفترة زمنية محددة, اعتبرت هنا سنة حيث يفترض أن النشاط لن يتغير خلال هذه الفترة تغيرات ضخمة,

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ مجير همد رياض فهمي

وقد اقترح (TOMS) تقدير التكاليف الثابتة المتوقعة بالحكم الشخصي والخبرة, أو باستخدام أساليب احصائية مثل تحليل الانحدار المتعدد لبيانات التكلفة التاريخية والحجم, أو باستخدام ما يعرف بأسلوب التحليل الضمني.

ج- الحصول على بيانات مقارنة من معيار مرجعي:

ج/١ تحديد المعيار المرجعي والذي يكون على سبيل المثال القطاع أو المجموعة الصناعية أو نطاق اقتصادي أوسع.

ج/٢ التنبؤ بالمبيعات للمعيار المرجعي المحدد, وينتمي إلى ذلك اتجاهات السوق من حيث الزيادة والنقص في الطلب.

ج/٣ تقسيم التكاليف المتغيرة/ الثابتة للمعيار المرجعي. وهنا يتم استخدام التكاليف والمبيعات والربح والخسارة التاريخية المتاحة من الحسابات المالية, حيث لا يمكن الحصول على تنبؤات مثل هذه البيانات للمنافسين.

ج/٤ الحصول على رقم معدل العائد الخالي من المخاطر, ويمكن استخدام أسعار البنك المركزي في وقت التنبؤ.

ج/٥ التنبؤ بالربح للمعيار المرجعي, وهو الربح المتوقع كنسبة مئوية من المبيعات للمجموعة المرجعية المحددة سابقا, وكما هو الحال بالنسبة لبيانات التكاليف فلن تكون تنبؤات الأرباح المتوقعة متاحة مباشرة من المنافسين, وبالتالي سيتطلب ذلك التنبؤ استخدام بيانات الحسابات المالية التاريخية.

ج/٦ حساب الرافعة التشغيلية = معدل التغير في الأرباح / معدل التغير في المبيعات, وذلك لكل من الشركة والمعيار المرجعي. والهدف من استخدام المقياس المرجعي هو حساب القيم المتوقعة التي قد تنتج إذا كانت الشركة لها نفس هيكل التكاليف للشركات في المجموعة المرجعية. وفي الواقع لا بد أن يختلف هيكل التكاليف, ولا بد أن يختلف معدل الخصم عن معدل السوق أو معدل المجموعة المرجعية.

وبناء على تلك الخلفية النظرية لمدخل (ABRM) ترى الباحثة أن هذا المدخل بما له من قدرة على استغلال البيانات المحاسبية الداخلية للمنشأة وخاصة بيانات نظام التكاليف, يتيح الفرصة لمتخذي القرار في الاستناد على أساس منطقي يعكس

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

خصائص وظروف المنشأة دون غيرها, بعكس المداخل الأخرى التي تعتمد على بيانات مستمدة من خارج المنشأة والتي قد تتأثر بعوامل غير موضوعية مثل الأخبار أو الشائعات أو التوجهات العامة.

### ٢/١ استخدام مدخل (ABRM) بهدف ترشيد القرارات الاستراتيجية:

يتميز هذا المدخل بقدرته على الاستفادة من التنبؤات المستمدة من البيانات المحاسبية الخاصة بالشركة وكذلك الشركات الأخرى في نفس النشاط, وهو ما يساعد الإدارة كمستفيد داخلي مثلما يساعد المستفيدين الخارجيين على تحديد النتائج المترتبة على قراراتهم وتحقيق ميزة تنافسية من خلال إدارة التكلفة.

على سبيل المثال في حالة اهتمام الشركة بتحقيق ميزة تنافسية من خلال الموارد, فإن استثمار الشركة سيوجه إلى الموارد النادرة التي تتمتع بها الشركة دون غيرها حتى لو كانت أصول غير ملموسة مثل براءات الاختراع والاستعانة بالخبرات, هذه الأصول التي تدعم القدرة التنافسية لا يمكن تقييمها بالمؤشرات الخارجية (Toms,2012) ولكن يمكن الحصول عليها من خلال تأثيرها على التكاليف الثابتة المترتبة عليها وبالتالي يمكن التنبؤ بأثرها وقياسه من منظور (ABRM).

كما يمكن للشركة أن تحدد السياسة التي تتبناها من خلال معرفة درجة المخاطرة المترتبة على تغيير هيكل التكاليف بين الثابت والمتغير, حيث تميل الشركات في حالة ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة إلى تبني سياسات الحجم الاستراتيجي بينما تستطيع تحقيق استراتيجيات التميز إذا تمتعت بزيادة نسبة التكاليف المتغيرة عن التكاليف الثابتة (Toms,2012). هذا التأثير على هيكل التكاليف وأيضا على درجة المخاطر والذي يمكن قياسه من خلال مدخل (ABRM) أعطى الإدارة القدرة على تطوير الخيارات الاستراتيجية وقياس أثرها من خلال بيانات الشركة ذاتها وبيانات الشركات المماثلة في النشاط. كما يتيح هذا المدخل فرصة تحليل الموقف بالنسبة للمنافسين عن طريق مقارنة بيانات الشركة ببيانات الشركات المرجعية.

وتعتبر الشركة التي يتوافر فيها الهيكل المرن للتكاليف والتي يمكنها تعديل التكاليف وفقا للتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية وبالتالي التغير في حجم الإنتاج والمبيعات في الفترة القادمة فرضا نظريا نموذجيا لا يتوافر دائما، ولكن تتراوح درجة مرونة هيكل التكاليف في الواقع وفقا لكثير من العوامل والاستراتيجيات التي تتبعها الإدارة. لذلك فإن الإدارة تكون بحاجة لمقياس جديد للمخاطر يعتمد على فهم سلوك التكلفة الخاصة بالشركة وأيضا مقارنتها بالشركات المنافسة في ذات النشاط، ومن ثم يمكن من خلال أسلوب (ABRM) المساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية دون التأثير بالسوق الخارجي لرأس المال والعوامل التي تتحكم فيه.

وترى الباحثة أن استخدام مدخل قياس المخاطر بالاعتماد على البيانات المحاسبية وخاصة بيانات التكاليف وتحليلها يؤدي إلى توجيه تركيز متخذ القرار إلى التكاليف الرئيسية التي يجب إدارتها عند التعامل مع الخيارات الاستراتيجية واتخاذ القرارات، وذلك بالمفاضلة بين المخاطر (من زاوية التكاليف والبيانات الداخلية للشركة) وبين العائد من القرار. كما يتيح صورة أفضل لمتخذي القرارات في حالة الاستثمار في عناصر تكلفة تخلق ميزة تنافسية ولكن يترتب عليها تكلفة طويلة الأجل من حيث مدى تغير أو ثبات تكلفة العنصر مع التغيرات السوقية المحيطة بالشركة ومتطلباتها بغض النظر عن نوع عنصر التكلفة إذا ما كان أصل أو مرتبات.

إلا أن هذا المدخل لازال يثير جدلا حول مرونة القوى العاملة والالتزامات المتعلقة بها وبدائل السياسات المرتبطة بوسائل الإنتاج الحديثة، أو تغيير مفهوم المرونة بالنسبة للعنصر البشري. وبالتالي استخدام أسلوب (ABRM) لترشيد القرارات الاستراتيجية بالمنشأة.

وترى الباحثة أنه بالرغم مما يتميز به مدخل قياس المخاطر على أساس البيانات المحاسبية، إلا أن هناك بعض المعوقات التي قد تقف عائقا في سبيل تطبيقه ومن أهمها:

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ مجير همد رياض فهمي

- اعتماده على النسب وهي معدل التغير في الربح ومعدل التغير في المبيعات, حيث يمكن لهذه النسب أن تتخذ قيم متطرفة يصعب تفسيرها أو التعامل معها وأحيانا قد تتخذ قيم سالبة.
  - اعتماد النسب التي يتم من خلالها قياس المخاطر على التنبؤ والتقدير, وهنا تظهر متلازمة من المشكلات تبدأ بكيفية أو أسس إعداد تقديرات المبيعات والتكاليف داخل الشركة, ثم كيفية تقسيمها وتحليلها إلى ثابت ومتغير وفقا للقرارات والمخاطر, ثم الانتقال إلى بيانات الطرف المرجعي وصعوبة التنبؤ ببيانات التكاليف والمبيعات الخاصة به وتحليل التكاليف والتي تقوم في مجملها على مجموعة من الاحتمالات التي لا يحكمها محددات معينة حتى الآن.
- وإذا كانت الدراسة النظرية قد أوضحت العلاقة بين البيانات المحاسبية والتنبؤات للشركات والقدرة على التنبؤ بالمخاطر وتأثير ذلك على متخذي القرارات وكذلك على المستفيدين الخارجيين من المعلومات, فإن هذه الصورة تكتمل بالإجابة عن التساؤلات التالية من خلال الدراسة التطبيقية:
- هل يمكن لأسلوب قياس المخاطر على أساس المحاسبة (ABRM) أن يكون مقياسا حقيقيا للمخاطر من الناحية التطبيقية؟
  - هل يمكن الجمع بين إدارة التكاليف وإدارة المخاطر؟
  - هل البيانات المحاسبية وكذلك التنبؤات المنشورة تعطي مؤشرا كافيا للتنبؤ بالمخاطر؟ وماهي القيود والمعوقات في هذا الشأن؟

#### رابعاً: الدراسة التطبيقية وتحديد الفجوة البحثية:

وحتى يتضح مدى تأثير هيكل التكاليف على طبيعة المخاطر المالية، قامت الباحثة باختيار صناعة الحديد والصلب كأحد الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى حجم كبير من الأصول الثابتة وكذلك خامات ذات طبيعة خاصة مع تنوع في المنتجات. وحيث أن الشركات محل الدراسة يجب أن تكون من نفس الصناعة ونفس النشاط حتي يمكن المقارنة وكذلك تجنب الاختلاف في العوامل المحيطة والمؤثرة على كل نشاط، ولكي يتضح أثر وانعكاسات المخاطر المالية ومدى الإفصاح عنها على المستثمرين، فقد اختارت الباحثة شركات الحديد والصلب المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وتحديدًا المدرجة في مؤشر (EGX30) والذي يعتمد بشكل رئيسي على معيار السيولة ويتم ترتيب الشركات وفقاً لقيمة التداول في آخر ستة أشهر.

وفقاً لقواعد مؤشر البورصة المصرية EGX30 المعدلة - موقع البورصة المصرية فإن مؤشر EGX30 هو مؤشر قامت البورصة المصرية بتدشينه اعتباراً من ١ فبراير ٢٠٠٣ ليتضمن أكبر ٣٠ شركة من حيث السيولة والنشاط يتم ترجيحها برأس المال السوقي المعدل بنسبة التداول الحر للأسهم، ويتميز المؤشر بكونه يتفادى التركيز على صناعة بعينها ومن ثم يوفر تمثيلاً جيداً لمختلف الصناعات والقطاعات العاملة داخل الاقتصاد المصري. تم احتساب المؤشر ابتداءً من ٤ يناير ١٩٩٨ بقيمة تبلغ ١٠٠٠ نقطة، كما تم حساب مؤشر EGX 30 مقوماً بالدولار في ١ مارس ٢٠٠٩.

تعتبر السيولة المعيار الأساسي لاختيار الشركات المكونة للمؤشر ويتم اختيار الشركات المؤهلة للمعيار وفقاً لآخر تعديل كما يلي:

- حساب إجمالي قيمة التداول بعد استبعاد قيمة الصفقات شهرياً.
- ترتيب الشركات شهرياً واختيار أعلى ٣٠ شركة من حيث قيمة التداول الشهرية.
- حساب عدد مرات تكرار الشركة ضمن أعلى ٣٠.
- تحليل عدد مرات التكرار ومراجعة قيمة التداول الشهرية.

- الشركات الأكثر تكرارا خلال فترة المراجعة هي التي يتم التداول عليها.
- الحد الأدنى من عدد أيام التداول (٦٥%) من إجمالي عدد أيام التداول خلال فترة المراجعة (٧٨ يوم).
- الحد الأدنى لنسبة التداول الحر (١٥%).

ويضم مؤشر EGX 30 أعلى ٣٠ شركة من حيث السيولة والنشاط، ويتم ترجيح مؤشر EGX 30 برأس المال السوقي ويتم تعديله بنسبة الأسهم الحرة إلى إجمالي الأسهم المتضمنة فيه. يحسب رأس المال السوقي المعدل للشركة المقيدة بعدد الأسهم المقيدة لهذه الشركة مضروباً في سعر إقفالها مضروباً في نسبة الأسهم الحرة. يجب ألا تقل نسبة التداول الحر للشركة عن ١٥% كحد أدنى لكي يتم إدراجها في المؤشر. مما يضمن لمشاركي السوق أن مكونات المؤشر تعبر بصدق عن الشركات التي ذات التداول النشط وأن المؤشر يعد مقياس جيد وموثوق به للسوق المصرية.

وبناء على ذلك انطبقت هذه المعايير على شركتين هما "شركة الحديد والصلب المصرية" وشركة "حديد عز".  
وفيما يلي تتناول الباحثة تفاصيل الدراسة التطبيقية على بيانات الشركتين المذكورتين محل التطبيق وتحديد الفجوة البحثية وذلك من خلال:

١. دراسة وتحليل بيانات شركة الحديد والصلب المصرية.

٢. دراسة وتحليل بيانات شركة حديد عز.

٣. التعليق على الدراسة التطبيقية وتحديد الفجوة البحثية.

وذلك كما يلي:

١ - دراسة وتحليل بيانات شركة الحديد والصلب المصرية:

وتتناول الباحثة بيانات الشركة من خلال التقسيم التالي:

١/ البيانات الواردة في القوائم المالية للشركة وتقارير مراقب الحسابات.

٢/ تحليل البيانات الواردة في القوائم المالية للشركة والتعليق عليها.

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

٣/١ تطبيق نموذج القياس المحاسبي للمخاطر على شركة الحديد والصلب المصرية. وهو ما يتم تناوله بالتفصيل كما يلي:

١/١ البيانات الواردة في القوائم المالية للشركة وتقارير مراقب الحسابات:

شركة الحديد والصلب المصرية شركة مساهمة مصرية تابعة لشركة الصناعات المعدنية وخاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١، نسب المساهمة ٩٠% شركة قابضة و ١٠% هيئات وبنوك ومؤسسات عامة وقطاع خاص وأفراد، ونسبة التداول من الأسهم ٨.٧٥٩%. غرض الشركة هو استغلال مناجم الحديد وكافة الأعمال المتعلقة بالحديد والصلب والاتجار فيهما. وفقا للميزانية الختامية المعدة في ٢٠١٨ يبلغ إجمالي الأصول بالشركة نحو ٣.٦١٨ مليار جنيه. كما تبين من القوائم المالية أيضا أن رصيد الخسائر المرحلة للشركة نحو ٤.٦٥٢ مليار جنيه ووفقا للميزانية المعدة في ٢٠١٨/٦/٣٠ بخلاف خسائر العام البالغة نحو ٩٠٠ مليون جنيه بإجمالي قدره نحو ٥.٥٥٢ مليار جنيه بنسبة ٢٨٤% من رأس المال المصدر والمدفوع للشركة والذي يبلغ نحو ١.٩٥٤ مليار جنيه، مقارنة بنسبة ٢٣٨% (وفقا لتقرير مراقب الحسابات عن مراجعة ميزانية ٢٠١٧). مما يستدعي في هذه الحالة (وفقا لتقرير مراقب الحسابات - الجهاز المركزي للمحاسبات، ص ٥) دعوة الجمعية العمومية غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها تطبيقا لنص المادة رقم (٣٨) من القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ "قانون قطاع الأعمال العام"، علما بأن الشركة قد تقدمت بتقرير للجمعية العمومية في سبتمبر ٢٠١٦ بالموافقة على استمرارية الشركة في ضوء برنامج تطوير معروض على الجمعية العمومية، وكذلك بتقرير مماثل في ٢٠١٧.

ومن الملاحظات التي وردت على قوائم الشركة بشكل متكرر (وفقا لتقارير مراقب الحسابات في السنوات الخمس الأخيرة ما يلي:

١. عدم قدرة الشركة على سداد الالتزامات والمتطلبات المالية، حتى بلغت ٤.٥ مليار جنيه ووفقا للميزانية الختامية عام ٢٠١٨.



٢. توقف العديد من خطوط الإنتاج نظرا لتقادمها وعدم جدواها الاقتصادية بالإضافة إلى التوقف بصورة متكررة نتيجة تقادم الآلات والمعدات وعدم توافر الخامات اللازمة، حتى بلغت نسبة الأعطال والتوقفات حوالي ٨٢ % خلال عام ٢٠١٨.
٣. أوضح (تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨، ص ٢) أن الشركة قد قامت بإلغاء مناقصة عمليات التطوير لخطوط الإنتاج والذي قد يؤدي إلى عجز الشركة عن تحقيق أصولها وتسوية التزاماتها من خلال الأنشطة العادية، والذي يترتب عليه وجود شك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار حيث لم تتضمن القوائم المالية الإفصاح الكاف.
٤. وجود أصناف راكدة بلغ ما يمكن حصره منها (وفقا لتقرير مراقب الحسابات عن ميزانية ٢٠١٨، ص ٤) ٣٤٠ مليون جنيه لم يتم الصرف أو الاضافة عليها خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
٥. في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وبالرغم من ارتفاع الأسعار عالميا وتأثير ذلك على أسعار بيع منتجات الشركة فإن التكلفة قد تعدت سعر البيع لأكثر الأصناف.
٦. تم إجراء المراجعة البيئية للشركة وتبين وجود تجاوز للحدود المسموح بها للقياسات البيئية لمصانع الشركة من حيث لشدة الضوضاء، الأتربة المستنشقة، الوطأة الحرارية، تركيز الملوثات الغازية ببيئة العمل ببعض المواقع. ومن المفترض أن تلتزم الشركة بوسائل الصحة والسلامة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة مصادر التلوث والالتزام بمدد التعرض المنصوص عليها بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ "قانون البيئة" المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية منعا من استمرار تعرض الشركة للغرامات (وهو ما ينص عليه تقرير مراقب الحسابات باستمرار منذ عام ٢٠١٢ وحتى تقرير عام ٢٠١٨).
٧. أشار تقرير الجهاز المركزي الى تطبيق الشركة لنظام تكاليف وصفه بأنه يفي بالغرض منه وأوصى بتطويره لتحقيق أهداف الرقابة.

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ مجيب محمد رياض فهمي

٨. تم مضاعفة رأس المال المدفوع خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ من ٩٧٦.٨٢٧.٢٧٨ جنيه إلى ١.٩٥٣.٧٤٤.٥٥٦ جنيه وذلك لتغطية الخسائر المتراكمة وأيضا كإحدى وسائل الإصلاح.

٩. لم يتم تقسيم برنامج العمل بشكل تفصيلي موزعا على شهور العام مخالفة للمادة ٦٩ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

٢/١ تحليل موقف شركة الحديد والصلب المصرية والتعليق عليه:

١/٢/١ هناك بعض الملاحظات على البيانات الواردة في الحسابات الختامية

للشركة وكذلك فيما يتعلق بتقارير مراجعة تلك القوائم توردها الباحثة فيما

يلي:

١- يقدم الجهاز المركزي للمحاسبات (الجهة المنوطة بمراجعة القوائم المالية المقدمة من الشركة) لمجلس الإدارة تقريرا عن اختبار المعلومات المالية المستقبلية بالموازنة التقديرية للشركة عن العام المالي، وقد نص فيه على أن "هذه المعلومات المالية المستقبلية هي مسئولية إدارة الشركة بما في ذلك الافتراضات التي تم التنبؤ على أساسها، وقد تم اعداد هذه المعلومات بغرض اعداد الخطط والسياسات الإنتاجية والتسويقية والاستثمارية والمالية للعام المذكور وذلك باستخدام مجموعة من الافتراضات النظرية والتي تتضمن افتراضات عن أحداث مستقبلية وعن تصرفات الإدارة وليس من الضروري أن تتحقق تلك الافتراضات، وعليه فإن هذه المعلومات قد لا تكون مناسبة للاستخدام في أغراض أخرى غير المذكورة". وبالتالي لا تعد تلك البيانات أساسا صادقا لاتخاذ العديد من القرارات بل ويمكن أن يكون مضللا كما يتبين في النقاط التالية:

أ- تقوم الشركة بوضع تقدير مبالغ فيه للمستهدف انتاجه من حيث كميات الإنتاج وبالتالي إظهار الأرقام المتوقعة للمبيعات بقدر مبالغ فيه، بافتراض أن هذه الأرقام المتوقعة من الإنتاج ومن ثم المبيعات سوف تغطي الخسائر المتراكمة. وبمقارنة الإنتاج الفعلي بالمستهدف في نهاية السنوات المالية يتضح أن هناك تذبذب وعدم تحقيق للمستهدف على مدار الخمس سنوات الأخيرة. وبالرغم من خطورة تلك

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ مجير محمد رياض فهمي

الفجوة بين المستهدف والفعلي وتأثيرها على اتخاذ العديد من القرارات، إلا أن المبرر الوحيد هو أن الشركة مسؤولة عن التقديرات التي تقدمها. وبالنظر إلى سلسلة حجم مبيعات الشركة كما توصلها خططها المستهدفة المعلنة في موازاتها وكذلك إلى حجم المبيعات الفعلي في قوائمها الختامية، لاحظت الباحثة أن الشركة اعتادت استهداف كميات إنتاج تفوق الإنتاج الفعلي في الأعوام السابقة بشكل غير مبرر كما يلي:

جدول رقم (١) مقارنة الإنتاج الفعلي بالمستهدف للسنوات من ٢٠١٣ وحتى

٢٠١٨

الفترة	٢٠١٣ ٢٠١٤/	٢٠١٤ ٢٠١٥/	٢٠١٥ ٢٠١٦/	٢٠١٦ ٢٠١٧/	٢٠١٧ ٢٠١٨/
المستهدف بالآلف طن	٦٥٠	٦٥٠	٥٢٠	٥٥٠	٥٥٠
الفعلي بالآلف طن	٣٠٢	٣٠٣	٣٢٥	٢٠٠	١٤٣

وقد وردت هذه الملاحظة في احدى تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، وقد تمثل رد الشركة في أن تحديد الكميات المستهدفة يتوقف على انتظام شركة الكوك في توريد كميات الفحم وكذلك الكميات المستهدفة استيرادها وهي تعبر عن طموح الشركة في تصريف كامل إنتاجها خلال العام. وبناء على ذلك قام الجهاز المركزي للمحاسبات (كما نص في نهاية تقريره عن التنبؤات الخاصة بالعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧) باختبار تنبؤات الشركة عن العام المالي التالي وفقا للمعيار المصري الخاص باختبار المعلومات المستقبلية وهذه التنبؤات هي مسئولية الإدارة، وذكر أنه "بناء على فحصه للأدلة المؤيدة للافتراضات لم ينمو إلى علمه ما يدعو للاعتقاد بأن تلك الافتراضات لا توفر أساسا معقولا للتنبؤات، ومن رأيه أن التنبؤات قد تم اعدادها بصورة ملائمة على أساس الافتراضات المستخدمة ومن

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن التنبؤات حيث أنه غالباً ما لا تتحقق الأحداث المتوقعة كما هو مفترض وقد يكون الاختلاف جوهرياً".

ب- لا توضح الشركة رؤيتها لاستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لديها حيث تمثل نسبة المستغل من الطاقة نحو ٥٩% فقط في أحسن حالات الإنتاج.

وهنا تلفت الباحثة النظر أنه بالرغم من الأساس غير المنطقي (من وجهة نظر الباحثة) الذي تستند إليه الشركة في إعداد تنبؤاتها عن كمية الإنتاج المستهدفة، بالنظر إلى كل من البيانات الفعلية للإنتاج خلال السنوات الخمس الأخيرة وكذلك كميات المخزون المتراكمة بدون تصريف خلال نفس الفترة. فإن الجهاز المركزي للمحاسبات كجهة مراجعة اعتمد أسس الشركة في التنبؤ ولم يجد في معايير المحاسبة المصرية ومعايير اعداد التقارير الدولية ما يذكر عن التنبؤ و ضوابطه و محدداته.

٢- ملاحظة الإصرار على استمرار التعامل مع بعض جهات التوريد بالرغم من عدم التزامها بتوريد الكميات المطلوبة من الخامات وبالتالي ضعف الإنتاجية، وما يترتب على ذلك من انهيار لجميع أسس التخطيط وتحقيق المستهدف.

٣- وعن انعكاس ذلك على المبيعات من حيث الكمية والقيمة لاحظت الباحثة ما يلي:

جدول رقم (٢) نسبة التغير في المبيعات بالكمية والقيمة من عام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨

الفترة	٢٠١٣ ٢٠١٤/	٢٠١٤ ٢٠١٥/	٢٠١٥ ٢٠١٦/	٢٠١٦ ٢٠١٧/	٢٠١٧ ٢٠١٨/
المبيعات بالكمية	٢٩٦.٠٣٢	٣١٢.٩٩٥	٣٢٤.٥٩٩	٢١٤.٣٢٥	١٤٣.٢٤٣
نسبة التغير	—	٦%	٤%	٣٤%-	٣٣%-
قيمة المبيعات بالآلاف	١.٢٩٣.٢٤٦	١.٣٦٧.٧١١	١.٤٤٥.٧٧٦	١.٦١٩.٨٦١	١.٤٥١.٦٣٠
نسبة التغير	—	٦%	٦%	١٢%	١٠%-

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

وقد لاحظت الباحثة من خلال ما أوضحتها الشركة في تقارير مجلس الإدارة عن الأعوام الخمس المذكورة أن الشركة خفضت من سعر بيع المنتجات لتصل به إلى مستوى أدنى من التكلفة، حتى تتمكن من بيع أكبر قدر من الإنتاج والمخزون وأيضا الحصول على سيولة لشراء مستلزمات الإنتاج ودفع أجور العمالة والوفاء بالتزامات الضرائب والتأمينات وذلك خلال الأعوام المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٥/٢٠١٦. وفي واقع الأمر ومن خلال البيانات الفعلية فقد حققت الشركة في تلك الفترات المالية خسائر متراكمة بالإضافة لتراكم المزيد من المخزون. أما بالنسبة للفترات التالية لذلك، فقد ذكرت الشركة في تقاريرها لعامي ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨ أنه بالرغم من ارتفاع أسعار المنتجات على المستوى العالمي إلا أن ارتفاع تكلفة الإنتاج أدت إلى تآكل الزيادة المحققة من زيادة رقم المبيعات وحققت الشركة أيضا خسائر في هذين العامين.

وهنا تلفت الباحثة النظر إلى أن رقم المبيعات بالقيمة لم يعكس حقيقة المخاطر الناتجة عن موقف الشركة، ويتضح هذا جليا في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ والذي حققت الشركة فيه زيادة في قيمة المبيعات قدرها ١٢% عن العام السابق بالرغم من نقص كمية المبيعات بمقدار ٣٤% عن العام السابق ولكن ارتفاع سعر الطن من المنتج أمكنه إخفاء حقيقة انخفاض حجم المبيعات، مما يجعل رقم قيمة المبيعات غير معبر عن مدى الأمان الذي يمكن أن تحققه نتائج الشركة. وأن هناك حقائق أخرى لا بد أن تفصح عنها الشركة لاكتتمال الصورة عن نشاط الشركة ومدى امكانية التنبؤ بموقفها المستقبلي.

٤- المصروفات الثابتة في ٢٠١٨/٦/٣٠ بلغت ١.٣٩٤.٤٢٩.٠٥٠ جنيه تتكون من: خامات ومواد مبلغ ٥٥٩.٥٠٠.٥١٨ جنيه، أجور بمبلغ ٧١٥.٦٣٤.٩٨٠ جنيه، خدمات مشتراة ٣٦.٢٤٤.٢٧٢ جنيه، إهلاك ٧١.٠٦٩.٦٧٨ جنيه، أعباء تمويلية ١٠.٨٠١.٦٦٠ جنيه، إيجارات ٢٢٦.٩٥٠ جنيه، ضرائب عقارية وغير مباشرة ٩٥٠.٩٩٢ جنيه. نصيب الطن من المنتج من التكاليف الثابتة ١٠.٤٣٥ جنيه مقابل

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

٤٧٩٧ جنيه في عام ٢٠١٧. بينما بلغت ٨٥٤.٩٩٣.٤٣٩ جنيه في عام ٢٠١٦ بمتوسط ٢٦٣١ جنيه للطن تتكون من ٢٤٤.٠٥١.٠٤٩ جنيه خامات, ٥١١.١٦٩.٧٥٨ جنيه أجور, خدمات مشتراة ٦.٤٨٦.٧٢٧, اهلاك ٨.٤٤٨.٢٣٨, اعباء تمويلية ٧.٦٩٤.٨٠٥, إيجارات ٣٥٢.١٣٥, ضرائب غير مباشرة ٨٥٢.٧٢٧ جنيه, وذلك في مقابل ٢٧٧٣ جنيه للطن في ٢٠١٥.

مع ملاحظة أن التكاليف الثابتة التي تقدمها الشركة في مشروع الموازنة تمثل البنود الثابتة التي يتم دفعها باستمرار وليس التكاليف الثابتة بالمعنى المقصود في محاسبة التكاليف وهو مدى تناسب تغير أو ثبات التكلفة مع تغير حجم الإنتاج, وبالتالي تظهر بنود مثل تكلفة الخامات ضمن التكاليف الثابتة للشركة مما قد يعطي مؤشرات خاطئا عند استخدام تلك البيانات.

#### ٢/٢/١ التعليق على الملاحظات:

ومن خلال تتبع الباحثة لتقارير مجلس إدارة الشركة عن الأعوام الخمس المذكورة محل الدراسة وربط العناصر التي تم ذكرها في التقارير, وجدت الباحثة أن هناك ثلاث مشكلات رئيسية تواجه الشركة وتؤدي إلى تحقيق خسائر متراكمة وهي:  
أ- انخفاض في كمية احدى المواد الخام الموردة للشركة (فحم الكوك), تلك المشكلة ينجم عنها سلسلة من المشكلات الأخرى حيث يترتب عليها عدم القدرة على تشغيل الأفران العالية بصفة منتظمة, مما يؤدي إلى عدة نتائج أهمها:

- انخفاض الإنتاج.
- عدم إنتاج الغازات التي تعمل عليها قطاعات الشركة المختلفة.
- اضطرت الشركة إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي والكهرباء بدلا من الغاز الناتج عن الأفران العالية.
- نظرا لارتفاع تكلفة مصدر الطاقة البديلة (الغاز الطبيعي والكهرباء) ارتفعت تكلفة الإنتاج.

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المعاسمي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ مجيب همد رياض همامي

ب- مشكلات متعلقة بالأجور تتمثل في وجود عدد كبير من العاملين المرضى غير القادرين على العمل بصورة كاملة والذين تبلغ تكلفتهم تقريبا ٢٠٥ مليون جنيه، يترتب على ذلك ظهور أعداد العاملين وتكلفتهم الثابتة برقم أكبر من الاحتياجات نظرا لوجود تكلفة أجور ثابتة لا يمكن التخلص منها، في حين أن الشركة تحتاج إلى عمالة حقيقية تعمل بكامل طاقتها، مما يخلق عدم تجانس في الخطط الموضوعية. بالإضافة إلى الزيادة في الأجور الناتجة عن القرارات السيادية بضم العلاوات مما يترتب عليه زيادة تكلفة عنصر الأجور، وهو ما يفسر تضارب سياسات العمالة بين استهداف تخفيض العمالة وبين الاحتياجات الفعلية لبعض الفروع.

ج- تراكم كميات كبيرة من المخزون من سنة لأخرى وكميات أخرى من الخردة التي لا يتم التقرير عنها بانتظام سنويا، وليس لدى الشركة تصورا منطقيا لكيفية التعامل مع هذا المخزون.

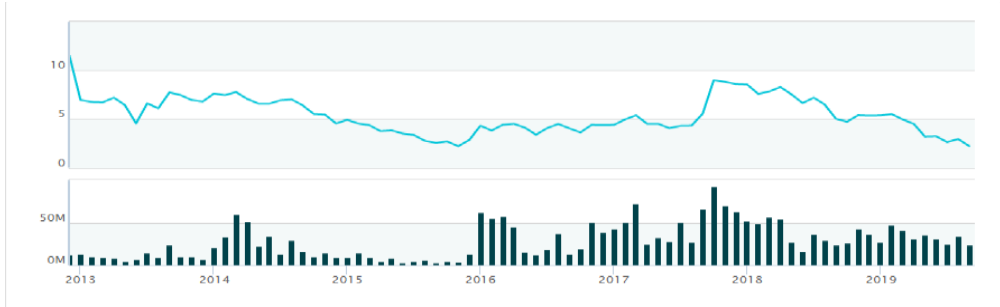
جدول رقم (٤): حجم المتراكم من المخزون من عام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨

السنة	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٥/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٧/٦/٣٠	٢٠١٨/٦/٣٠
حجم المتراكم	١٤ مليون	٣٤ مليون	٣٤.٦ مليون	٣٤ مليون	٣٢.٥ مليون

٣/٢/١ أثر البيانات والتقارير المعلنة على موقف الشركة في البورصة:

يوضح الشكل رقم ( ١ ) حركة سعر السهم لشركة الحديد والصلب المصرية خلال الفترة بين يونيو ٢٠١٣ وحتى أكتوبر ٢٠١٨، والتي تشهد تذبذبا من حيث قيمته السوقية في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال هذه الفترة بين ٤.٥٦ جنيه في يونيو ٢٠١٣ و ٤.٦٧ جنيه في أكتوبر ٢٠١٨. وقد شهد سعر السهم في بورصة الأوراق المالية خلال هذه الفترة عدة تغيرات، فقد سجل أعلى سعر له خلال هذه الفترة في أكتوبر ٢٠١٧ ليصل إلى ٩.٠١ جنيه للسهم، بينما سجل أدنى سعر له في نوفمبر ٢٠١٥ ليصل إلى ٢.٢١ جنيه للسهم.

## شكل رقم (١) تطور سعر سهم شركة الحديد والصلب المصرية في الفترة بين ٢٠١٣ و٢٠١٩



### المصدر: موقع معلومات مباشر للأوراق المالية.

ويتضح من الشكل ومن بيانات الشركة المتزامنة مع تلك الفترات أن أسعار السهم لم تتأثر بنتائج أعمال الشركة المعلنة في قوائمها المالية، حيث تعرضت الشركة خلال هذه الفترة لخسائر متراكمة أدت إلى تآكل رأس مال الشركة لأكثر من مرة خلال تلك السنوات الخمس. وبالتالي يمكن استنتاج أن تداول أسهم الشركة وسعرها السوقي يتحدد على عوامل أخرى ليس موقف الشركة المالي أو ما تحققه من نتائج أعمال من بينها، أو على الأقل ليس هو العامل الرئيسي، ولكن قد تكون الأخبار المنشورة عن السهم أحد تلك العوامل المؤثرة على رواج السهم.

### ٣/١ تطبيق النموذج المحاسبي لقياس المخاطر على شركة الحديد والصلب المصرية.

وبتطبيق مدخل قياس المخاطر المحاسبي (ABRM) على شركة الحديد والصلب المصرية فإن ذلك يعتبر تحدياً للنموذج. من جانب الفكرة الأساسية للنموذج والتي تربط بين حجم المخاطر وبين هيكل تكاليف الشركة، فإن حجم التكاليف الثابتة (التي لا يمكن التخلص منها في الأجل القريب) في هذه الشركة يعبر تعبيراً صادقاً عن حجم المخاطر بشكل مبدئي. أما من جانب قياس حجم هذه المخاطر وفقاً لأسلوب



مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

(ABRM) والذي يعتمد على معادلات ونسب مئوية, فإن هذه الشركة تمثل تحدياً أكبر من حيث القيم المتطرفة التي يمكن أن تنتج من تطبيق معادلات النموذج على بيانات الشركة المالية. ويمكن توضيح ذلك في أن:

أحد المتغيرات الأساسية في المعادلة هو المتغير  $\gamma$  جاما وهي مقياس للمخاطر المعتمدة على البيانات المحاسبية ويتم الحصول عليها بالمعادلة التالية:

الرفع التشغيلي للمنشأة

=  $\gamma$

الرفع التشغيلي للمقياس المرجعي

(معدل التغير في الربح / معدل التغير في المبيعات) للمنشأة

=

(معدل التغير في الربح / معدل التغير في المبيعات) للمقياس المرجعي

وهنا تظهر مشكلة تفسير النسب الناتجة حيث تحقق الشركة خسائر متزايدة وبالتالي يكون معدل التغير في الربح رقماً سالباً وكذلك معدل التغير في المبيعات, على سبيل المثال فإن الرفع التشغيلي لشركة الحديد والصلب المصرية بناءً على بيانات الشركة وميزانيتها المعلنة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ = ١٩.٩١% / -١٠% = ١.٩ بغض النظر عما إذا كانت النتائج سالبة أو موجبة, مما يعطي تفسيراً غير واضحاً للنتائج. وكيف يمكن تفسير النسبة بالسالب إذا كان التغير في الأرباح سالباً بينما التغير في المبيعات موجباً كما هو الحال في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ حيث نسبة التغير في الأرباح (-٢١.٨٨) بينما التغير في المبيعات (١٢%) لتكون نسبة الرفع التشغيلي (-١.٨), ويحدث ذلك كما سبق التوضيح في حالة زيادة سعر البيع وبالتالي

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

زيادة رقم المبيعات ولكن في ذات الوقت ارتفاع التكلفة لتتخطى رقم المبيعات وتحقيق خسائر.

**كما أن النتائج ستختلف بشكل كبير في حالة الاعتماد على التوقعات كما يتطلب النموذج الأصلي، حيث تقدم هذه الشركة توقعات مبالغ فيها لرقم المبيعات.**

وعلى ذلك فإن الغرض الأساسي من استخدام مدخل (ABRM) وهو الاعتماد على البيانات المحاسبية الداخلية للشركة في حساب معدل تكلفة السهم، والتي من المفترض أن تعكس المخاطر الحقيقية للشركة متمثلة في نسبة التكاليف الثابتة للشركة دون الاعتماد على البيانات سوق الأوراق المالية قد لا يتحقق بالصورة المرغوبة في مثل هذه الحالة من الشركات.

٢ - دراسة وتحليل بيانات شركة حديد عز "شركة مساهمة مصرية":

وتتناول الباحثة بيانات الشركة من خلال التقسيم التالي:

٢ / ١ البيانات الواردة في القوائم المالية للشركة وتقارير مراقب الحسابات.

٢ / ٢ تحليل البيانات الواردة في القوائم المالية للشركة والتعليق عليها.

٢ / ٣ تطبيق النموذج المحاسبي لقياس المخاطر على شركة حديد عز "شركة مساهمة مصرية".

وذلك كما يلي:

١/٢ البيانات الواردة في القوائم المالية للشركة وتقارير مراقب الحسابات:

تأسست شركة حديد عز "العز لصناعة حديد التسليح سابقا" "شركة مساهمة مصرية" وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. وهي شركة عامة مدرجة في البورصة المصرية منذ مايو ١٩٩٩. تعمل شركة حديد عز في قطاع المواد الأساسية مع التركيز على الصلب. لديها شركات تعمل في أنحاء مصر، المملكة المتحدة، ألمانيا والجزائر. يقع مقر حديد عز في الجيزة، مصر، وتم تأسيسها في أبريل ١٩٩٤. رأس مال الشركة المرخص به ٨ مليار جنيه ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١٣٥.٣٢٥.٧١٦.٢٠٧ جنيه، موزع على ٥٤٣.٢٦٥.٠٢٧ سهم.

وفيما يتعلق باستخدام التقديرات والحكم الشخصي: نص التقرير على أنه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب إعداد القوائم المالية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراسات وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات وتعتمد هذه التقديرات على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة المجموعة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية، هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والاعتراف بأى فروق في التقديرات المحاسبية في العام الذي تم فيه تغيير تلك التقديرات وأهم البنود المستخدم فيها التقديرات والحكم الشخصي هي: الاضمحلال في قيمة الأصول، إثبات الأصول الضريبية المؤجلة، الالتزامات المحتملة والمخصصات، والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.

يتضمن بند استثمارات في شركات تابعة وشقيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ما يعادل ٣.٠٢١ مليار جنيه مصري يمثل تكلفة مساهمة الشركة بواقع ٤٧.٠٥% من رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)، وفي ضوء بعض المؤشرات المالية السلبية لتلك الشركة فقد قامت إدارة الشركة التابعة بإعداد موازنة تقديرية للأعوام من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٣ بالإضافة إلى خطة بمساندة من المساهمين الرئيسيين للحصول على الدعم والتمويل اللازم مما يعكس على المؤشرات المالية للفترة المقبلة، ومن ثم ترى إدارة شركة حديد عز أنه لا يوجد خسائر اضمحلال في قيمة ذلك الاستثمار في ٢٠١٨/١٢/٣١.

## ٢/٢ تحليل البيانات الواردة في القوائم المالية للشركة والتعليق عليها.

- تتعامل الشركة مع الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها كالتالي:
- بالنسبة لخطر سعر الفائدة حيث أن أسعار الفائدة على مديونيات الشركة متغيرة، فإن الشركة تعمل على الحصول على أفضل شروط متاحة في السوق، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصفة دورية.
  - الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة تثبت بالتكلفة مخصصاً منها خسائر اضمحلال قيمتها، وتقوم الشركة بتقييم الاستثمارات الخاصة بها عند وجود مؤشر على اضمحلالها، وفي حالة اضمحلال القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار عن القيمة

- الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لهذا الاستثمار بقيمة خسائر الاضمحلال وتحمله على قائمة الدخل المستقلة.
- الاستثمارات في الشركات الزميلة (وهي الشركات التابعة للشركة الأم ولا توجد سيطرة مباشرة عليها من الشركة) تثبت بالتكلفة, وفي حالة وجود اضمحلال في قيمتها يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الاضمحلال وتحمله على قائمة الدخل المستقلة, وذلك لكل استثمار على حدة.
  - بالنسبة لخطر الائتمان الناجم عن التعامل مع العملاء والمدينين, فإن معظم مبيعات الشركة تتمثل في مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء بقيم متقاربة لكل عميل ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان على عملاء محددين. أما بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن توفير النقدية الخاصة بالودائع النقدية - ماعدا النقدية بالصندوق- فإن الشركة تقوم بالتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الحاصلة على درجة ائتمانية عالية ومستقرة.
  - بالنسبة لخطر السيولة والذي يتمثل في خطر عدم وفاء الشركة بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها, فإن الشركة تتأكد من توافر السيولة الكافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها, ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.
  - مخاطر ادارة رأس المال, حيث تلتزم الشركة بسياسة الاحتفاظ برأس مال قوي للحفاظ على ثقة المستثمرين والسوق وكذا مقابلة التطورات المستقبلية للنشاط, ويتولى مجلس الإدارة متابعة العائد على رأس المال والذي حددته الشركة بأنه صافي إيرادات النشاط مقسوما على إجمالي حقوق المساهمين, كما يراقب مجلس الادارة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين.

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

٣/٢ تطبيق النموذج المحاسبي لقياس المخاطر على شركة حديد عز "شركة مساهمة مصرية".

يتم استخدام المعادلة التالية:

الرفع التشغيلي للمنشأة

=  $\gamma$

الرفع التشغيلي للمقياس المرجعي

(معدل التغير في الربح / معدل التغير في المبيعات) للمنشأة

=

(معدل التغير في الربح / معدل التغير في المبيعات) للمقياس المرجعي

وبالتالي فإن الرفع التشغيلي للشركة = ٢٠٪ - ٠.٠٤٪ = ٥٠٠٪

وهي نسبة يصعب تفسيرها.

٣. التعليق على الدراسة التطبيقية وتحديد الفجوة البحثية:

بناء على الدراسة التطبيقية واستخدام النموذج المحاسبي لقياس المخاطر في

الشركتين محل التطبيق، وكذلك بناء على استقراء الدراسات السابقة وأدبيات

المحاسبة في مجال البحث توصلت الباحثة للملاحظات التالية:

١/٣ يعتمد استمرارية كلتا الشركتين بشكل رئيسي على البيانات التقديرية المنشورة

وخاصة تنبؤات حجم الإنتاج والمبيعات والإيرادات والخطط المستقبلية للشركة،

وبالرغم من ذلك فإن المصدر الرئيسي لإعداد تلك التنبؤات هو الخبرة التاريخية

والتقديرات الشخصية وعوامل أخرى تراها الإدارة معقولة في ظل الظروف

والأحداث الجارية (كما تنص التقارير - مرفقات البحث).

٢/٣ تعتمد كلتا الشركتين على التنبؤات والتقديرات في جوانب أخرى مثل تحديد

الخطط المستقبلية لاستغلال الموارد والطاقات بالشركة، الأعمار الإنتاجية للأصول،

الالتزامات المحتملة، وكذلك القيم المعرضة للإضمحلال في الأصول. وتعتمد

الشركتان في هذه التقديرات والتنبؤات أيضا على الخبرة التاريخية والتقديرات الشخصية.

٣/٣ ينص معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٩ "عرض القوائم المالية" فقرة (٤٣) على أن "تحسين المقارنة للمعلومات من فترة لأخرى تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية بما يسمح بإجراء تقييم للاتجاهات في المعلومات المالية لأغراض التنبؤ، وفي بعض الظروف يتعذر عمليا إعادة تويب معلومات المقارنة لفترة سابقة لكي تستقيم المقارنة مع الفترة الحالية". وبالتطبيق على الشركتين محل الدراسة وجدت الباحثة أن هذا المعيار بعد أن نص على أهمية مقارنة المعلومات بين الفترات لعملية دعم القرارات لأصحاب المصالح وتأثير عملية المقارنة على تصحيح اتجاه التنبؤات المستقبلية، إلا أنه احتوى على العديد من الثغرات التي أخلت بالتطبيق ولم يقدم الدعم الكاف لمراجع القوائم المالية حيث أن:

- المعيار لم يحدد أى أسس أو معايير يستند إليها المراجع ليقرر ما إذا كانت المعلومات المقارنة تساعد أو تضلل مستخدمي القوائم المالية وبالتالي لاحظت الباحثة أنه في تقارير مراجعة القوائم المالية سواء من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات أو المحاسب القانوني، يتم الإشارة إلى أن: التقديرات مسئولية الشركة - لم ينمو إلى علم جهة المراجعة ما يستدعي الشك في عدم تحقق التنبؤات - الخطط المذكورة مستقبلية ولا يشترط أن تتطابق النتائج الفعلية مع المخططة. وذلك لأن المراجع حتى لو وجد التنبؤات غير منطقية ولا تتحقق من عام لآخر مثل حالة الشركة المصرية للحديد والصلب فليس لديه أى نص في المعايير يمكن الاستناد عليه ليخرج بنتيجة أن المعلومات المذكورة في التنبؤات مضللة لمستخدمي القوائم المالية.

- نص المعيار ترك الباب مفتوحا لكل شركة لتسلك المسار الذي يتماشى مع مصلحتها وليس مع مصلحة المستفيدين من القوائم المالية، فالنص بدلا من أن يكون ملزما التمس العذر لعدم توافر معلومات للمقارنة. فلاحظت الباحثة أن الشركة المصرية للحديد والصلب تحقق استمراريتها من خلال خطط قادمة لإنتاج

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

مرتفع واستغلال للطاقت غير المستغلة, وعند مقارنة المخطط بالفعل وعدم تحقيق المخطط بل وتحقيق خسائر متراكمة, لا يجد معد البيانات ولا المراجع نصا ملزما في المعايير يحدد موقف الشركة. في حين أن شركة حديد عز الزمت نفسها اختياريا بالاقراراف بفروق التقديرات المحاسبية وتعديل التقديرات في العام الذي يتم فيه تغيير تلك التقديرات مثل مقدار اضمحلال الأصول والأعمار الإنتاجية والالتزامات المحتملة.

- نتجة أيضا للثغرات بذلك المعيار وعدم الزام الشركات ببيانات التكاليف, حيث قامت الشركة المصرية للحديد والصلب بإظهار المبيعات بالقيمة ومقارنة المبيعات سنويا بالقيمة فقط, وفي حقيقة الأمر كان الإختلاف ناتجا عن ارتفاع أسعار البيع بالرغم من انخفاض كمية الإنتاج بشكل كبير وبالتالي انخفاض حجم المبيعات. على العكس من ذلك تراعي شركة حديد عز إظهار المبيعات بالكمية والسعر والإفصاح عن بعض بيانات التكاليف.

- عدم الإلزام بإظهار البيانات المقارنة وعدم وضوح الأسس والمعايير التي يجب أن تلتزم بها الشركات حتى تصبح القوائم المالية ذات فائدة حقيقية للمستفيدين في قراراتهم ساعد على ازدياد وتفاقم بعض المشكلات بدلا من السعى لحلها مثل مشكلة الاعتماد على مورد واحد في توريد خامة أساسية لشركة الحديد والصلب المصرية.

٤/٣ الفقرة (١٠٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) نصت على أن "تحليل المصروفات حسب وظيفتها أو طبيعتها يعتمد على عوامل تاريخية وعوامل الصناعة بالإضافة إلى طبيعة نشاط المنشأة", وهو ما يساعد على إعطاء مؤشرات عن التكاليف التي قد تتغير بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفقا لمستوى الإنتاج والمبيعات. مثل هذه المعلومات تساعد متخذ القرار بشكل كبير ولكن منشآت الأعمال تعتبر مثل هذه البويات للتكاليف أمرا داخليا لا يمكن الإفصاح عنه. وفي هذه الحالة ترى الباحثة أن استخدام مدخل مثل مدخل قياس المخاطر على أساس البيانات

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

المحاسبية (ABRM) يساعد على دعم تطبيق هذه الفقرة والاستفادة من المعلومات الناتجة عن المدخل لدعم المستفيدين من القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ٥/٣ استخدام مدخل (ABRM) يؤدي إلى توجيه متخذي القرارات إلى التكاليف التي يجب ادارتها وخاصة عند التعامل مع الخيارات الاستراتيجية التي يترتب عليها تكاليف طويلة الأجل، ولكن تطبيق هذا المدخل على الشركتين محل الدراسة في ظل الظروف الخاصة لكل منهما أعطت نتائج غير مفسرة أو بمعنى أدق لم يتمكن هذا المدخل من إعطاء مؤشر حقيقي عن المخاطر المتوقعة لكلتا الشركتين في ظل تحقيق تحقيق خسائر كبيرة جدا أو أرباح كبيرة جدا.

٦/٣ أثبتت البيانات التطبيقية لدراسة حالة الشركتين محل التطبيق أنه إذا تمكنت المنشأة من توجيه الاهتمام إلى بيانات التكاليف وإدارتها بشكل يتناسب وحجم المشكلات بالمنشأة، فإن ذلك من شأنه العمل على حل تلك المشكلات وتدنية درجة المخاطرة التي تتعرض لها المنشأة. بينما في حالة الاعتماد على البيانات الإجمالية واهمال بيانات نظام التكاليف فإن المشكلات تتفاقم وتتحقق خسائر متراكمة ومنتالية دون ايجاد حل جذري للمشكلات مما يؤدي إلى تزايد درجة المخاطرة في تلك المنشآت.

بناء على التحليل السابق يتضح أن التنبؤ بالمخاطر المالية والإفصاح عن تلك التنبؤات لم يلق الاهتمام الكاف على كلا المستويين البحثي والعملية. وأن المعايير المصرية والدولية بنصوصها الحالية لا تغطي كافة النقاط في مجال التنبؤ والإفصاح عن المخاطر المالية. وخاصة التي تهدف إلى دعم القرارات لأصحاب المصالح.

كما أن المداخل المستخدمة حاليا للتعامل مع المخاطر المالية والتنبؤ بها قد ثبت بالتطبيق أنها لازالت قاصرة على قياس المخاطر المستقبلية بدرجة دقيقة، مما يستدعي بذل المزيد من الجهد البحثي في محاولة للتوصل إلى مدخل للتنبؤ بالمخاطر المالية والإفصاح عنها في منشآت الأعمال على أن يعتمد هذا المدخل على بيانات التكاليف الخاصة بالمنشأة، وذلك بهدف التحكم في هذه المخاطر وتدنيته وزيادة



مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

الثقة في المعلومات المحاسبية للمنشآت، وخاصة عند استخدامها لأغراض اتخاذ القرارات من الأطراف ذوي المصالح.

وهو ما دفع الباحثة لاقتراح المدخل التالي بغرض استخدام بيانات التكاليف في التنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية بهدف زيادة الثقة في المنشآت ودعم متخذي القرارات من الأطراف اصحاب المصالح مع المنشأة.

**خامسا: المدخل المقترح لاستخدام بيانات التكاليف في التنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية:**

كما تتجه البحوث الحديثة نحو تقبل فكرة الاستعانة بالتنبؤ بالبيانات واستخدام هذه التنبؤات في اتخاذ القرارات، فإنه يجب تطوير القدرة التنبؤية للبيانات من خلال عدة طرق منها جودة تجميع البيانات وجودة بناء نموذج التنبؤ واختباره (Beretta, 2019, P.13). أكدت أيضا دراسة (Dziwok, & Cech, 2019, P.295) على ضرورة تطوير أساليب الاستعانة بالبيانات التاريخية من أجل الحصول على سيناريوهات مستقبلية جيدة لأغراض التنبؤ بالمخاطر. هناك أيضا مسؤولية اجتماعية تقع ضمن أهداف ادارة المخاطر (عبدالوهاب, ٢٠١٨, ٥٨) وبالتالي فإن جودة البيانات التي تدار على أساسها المخاطر تعتبر أيضا مسؤولية اجتماعية.

من هذا المنطلق ومن منطلق أن المدخل يمثل الأساس المنهجي والفلسفي للفكرة والتي يتضمن كذلك استراتيجية تنفيذها، يمكن للباحثة اقتراح مدخل لاستخدام البيانات المحاسبية للشركة وخاصة بيانات التكاليف للتنبؤ بالمخاطر المالية وبالتالي المساعدة في دعم قرارات الأطراف المستخدمة لتلك البيانات وذلك كما يلي:

## ١ - المبادئ والأسس:

- الاعتماد على البيانات المحاسبية الداخلية للشركة وخاصة بيانات التكاليف بكافة أنواعها في إدارة المخاطر المالية بجانب الأساليب التقليدية التي تتبعها الشركة.
- الخروج من حيز الاكتفاء بالنسب المالية للتعبير عن المخاطر والتوجه إلى استقراء البيانات المحاسبية التاريخية والمستقبلية.
- هناك تقسيمات للمخاطر وردت بالعديد من الكتابات, يضاف إليها المخاطر النابعة من بيئة الشركة بما تشمله من بيئة داخلية وخارجية وبما تشمله من مخاطر تخص نشاط الشركة وظروفها.
- أن تكون التنبؤات لجميع البيانات قائمة على أسس ومعايير معلنة مسبقا, ويتم تقييم هذه التنبؤات بعد الحصول على البيانات الفعلية ومعرفة الأسباب وراء الانحرافات, وتعديل المعايير اذا تطلب الأمر ذلك, كذلك محاسبة المسئول عن الانحرافات بما يتناسب مع أثر الانحراف.
- اتخاذ القرارات الإدارية والمالية اللازمة لتصحيح الانحرافات المالية المترتبة على المقارنة بين المخاطر الفعلية والمخاطر التنبؤية حتى يمكن تدنية أو الوقاية من حدوث هذه المخاطر المالية في المستقبل بهدف زيادة الثقة في التنبؤات المالية لمنشآت الأعمال.

## ٢ - مقومات المدخل:

- أن يكون لدى الشركة نظام تكاليف قوي.
- تحليل جيد لهيكل التكاليف.
- الربط بين البيانات المالية وبيانات التكاليف.
- وجود قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها في إعداد التنبؤات.
- تعتبر الإيضاحات الحالية المنصوص عليها في المعايير شرحا لما هو وارد في القوائم المالية, بينما هناك حاجة إلى إيضاحات مختلفة لأغراض مختلفة حتى تتضمن الملحقات معلومات مناسبة للأغراض المختلفة لاتخاذ القرارات بكافة

- مستوياتها، سواء كانت على مستوى المستخدم الداخلي أو الخارجي. ومن البيانات التي يجب إدراجها وتفسيرها في الإيضاحات هي بيانات هيكل التكاليف، ونسبة التكاليف الثابتة والمتغيرة إلى التكلفة الإجمالية، أوزان بنود التكاليف التي تمثل النسبة الأكبر من التكاليف سواء الثابتة أو المتغيرة.
- تسليط الضوء على ما يسمى بمخاطر الرافعة التشغيلية (نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة)، مع عدم الاكتفاء بإدراجها في شكل نسبة مئوية ولكن يجب تحليل مكوناتها ودراسة درجة مرونتها.
  - اقتصر تعريف التغير في التقدير المحاسبي على تعديل القيمة الدفترية للأصل، بينما يمكن أن يمتد هذا التعريف ليشمل التغير في القيم التي سبق التنبؤ بها وكان من المتوقع حدوثها في ظل ظروف وعوامل معينة.
  - تناولت المعايير الإفصاح عن المخاطر بدرجات مختلفة ولكنها لم تنطرق إلى الإفصاح عن التنبؤات وخاصة التنبؤ بالمخاطر، وإنما اكتفت بما ذكر في المعيار المصري الخامس المعدل في البند العاشر في حالة عدم وجود معيار يتعين على الإدارة أن تستخدم حكمها، ونظرا لما لهذه التنبؤات من تأثير على موقف المستفيدين الداخليين والخارجيين من بيانات الشركة فإن ذلك يتطلب بذل المزيد من الجهد في تحديد مؤشرات ومحددات لجودة البيانات المتنبأ بها.
  - وضع ضوابط وأسس للتنبؤات بحيث تكون قائمة على خبرات مناسبة وأسس موضوعية للبيانات وليست مجرد أرقام تأمل الشركة في تحقيقها، أو الاكتفاء بأنها تقديرات معقولة كما ينص البند (٣٣) من المعيار المصري الخامس.
  - عدم التقييد باستخدام النسب المئوية في التعبير عن معدل الخصم المعبر عن المخاطر المالية، وإنما تستخدم البيانات المتوقعة في شكل مقارن مع البيانات الفعلية ومراقبة معدلات التغير في حجم المبيعات وتكلفة الخامات وغيرها من العوامل المؤثرة.
  - تقدر المخاطر المالية في سياق خاص بظروف كل شركة وعلى نطاق أوسع في سياق الصناعة أو النشاط.

- التأكيد على مبدأ أن الشركات ذات التكاليف المتغيرة الأكبر من المفترض أن يكون لديها القدرة على تدنية تكلفتها وإدارتها بشكل أكثر مرونة لمواكبة التغيرات المحيطة بها والتفاعل معها وتحقيق ميزة تنافسية.
- الإفصاح المحاسبي الإضافي عن الانحرافات (الموجبة والسالبة) بين المخاطر المالية الفعلية والمخاطر المالية التنبؤية في قائمة مالية مستقلة.

### سادسا: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية:

#### ١ - نتائج البحث:

في ضوء مشكلة وأهداف البحث والمنهج المتبع، تمكنت الباحثة من الوصول إلى النتائج التالية:

١- لم يحظ التنبؤ بالمخاطر المالية والإفصاح عن تلك المخاطر بالقدر الكاف من الاهتمام على مستوى المعايير المحاسبية، مما تسبب في خلل وعدم الزام في التطبيق وبالتالي عدم تحقيق النتائج المتوقعة منه وخاصة مدى المنفعة المتوقعة منه للمستفيدين من اصحاب المصالح. وكانت هذه النتيجة بناء على الآتي:

١/١ نص معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٩ "عرض القوائم المالية" على أن تحسين المقارنة للمعلومات من فترة لأخرى تساعد متخذي القرارات وتسمح بتقييم الاتجاهات في المعلومات لأغراض التنبؤ، وفي ذات الوقت ذكر أنه قد يتعذر اعداد مثل هذه المعلومات المقارنة، مما أخل بالزام المعيار في التطبيق، وكذلك لم يحدد أسس ومعايير للتنبؤ يستند إليها معد البيانات أو مراجع القوائم ليحدد ما اذا كانت التنبؤات تؤدي الغرض منها ام أن هناك تضليل في البيانات.

٢/١ لم يحدد المعيار ما النتيجة المترتبة على عدم تحقيق البيانات المخططة عند مقارنتها بالفعلي في السنوات التالية، أو ما النتائج المترتبة على عدم تحقيق المستهدف وفقا للتنبؤات.

٣/١ الفقرة (١٠٥) من معيار المحاسبة المصري نصت على أن تحليل المصروفات والطرق التي تعطي مؤشرات عن مدى تغير التكلفة وفقا لتغير مستوى الإنتاج والمبيعات يتوقف على عوامل متعددة ومنها نشاط الشركة وعلى الشركة أن تختار ما يناسبها. ولكن الفقرة بهذا الشكل لم تولي الأهمية الكافية لتفاصيل الإفصاحات التي يجب الإفصاح عنها نظرا لأن مدى تغير التكلفة مع تغير حجم الإنتاج والمبيعات يتوقف عليه العديد من القرارات الاستراتيجية.

٤/١ لا يتجاوز النص في المعايير المحاسبية الأخرى بعض الألفاظ مثل "استخدام التقديرات المحاسبية المعقولة"، "على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في تقدير محاسبي عندما يكون له تأثير"، "يجوز تعديل الأسعار حسب الضرورة" ولك دون تحديد معايير أو مؤشرات لذلك.

٢- يعد مدخل قياس المخاطر بالاعتماد على البيانات المحاسبية (ABRM) أحد المداخل التكميلية الحديثة في مجال قياس المخاطر، حيث تعتبر البيانات المحاسبية الداخلية للشركة وخاصة البيانات الناتجة عن نظام التكاليف مصدرا رئيسيا للتنبؤ بالمخاطر وخاصة المخاطر المالية للشركة، كما أن هذا المدخل يوجه تركيز الإدارة إلى التكاليف الرئيسية التي يجب ادارتها عند التعامل مع الخيارات الاستراتيجية. ولكن عند تطبيق هذا المدخل على الشركتين محل الدراسة أظهر أوجه القصور التالية:

١/٢ يعتمد بشكل أساسي على النسب المئوية، وبالتالي عند التطبيق على منشأة تحقق خسائر مرتفعة جدا ومتراكمة أو منشأة تحقق أرباح مرتفعة جدا لم يستطع المدخل اعطاء مؤشر مقبول لقياس المخاطر حيث كانت القيم متطرفة ولا يمكن تفسيرها.

٢/٢ يعتمد بشكل أساسي على التنبؤات والتقديرات دون تحديد أسس أو معايير لهذه التقديرات، وبالتالي فالاعتماد على تنبؤات غير صحيحة سينتج عنه مؤشر غير صحيح للمخاطر المالية.

مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

٣- أسفرت دراسة الحالة لشركتين من قطاع الحديد والصلب الذي يتميز بضخامة وتأثر استثماراته، وأيضا تدرج كلتا الشركتين في مقياس EGX30 عن النتائج التالية:

١/٣ يعتمد استمرارية كلتا الشركتين بشكل رئيسي على البيانات التقديرية المنشورة وخاصة تنبؤات حجم الإنتاج والمبيعات والإيرادات والخطط المستقبلية للشركة، وبالرغم من ذلك فإن المصدر الرئيسي لإعداد تلك التنبؤات هو الخبرة التاريخية والتقديرات الشخصية وعوامل أخرى تراها الإدارة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية.

٢/٣ نتيجة لما سبق ذكره من عدم تحديد المعايير المحاسبية لأسس اعداد التنبؤات والتقديرات، وأن المعيار لم يحدد أى أسس أو معايير يستند إليها المراجع ليقرر ما إذا كانت المعلومات المقارنة تساعد أو تضلل مستخدمي القوائم المالية فقد اكتفى المراجع بالإشارة إلى أن: التقديرات مسئولية الشركة – لم ينمو إلى علم جهة المراجعة ما يستدعي الشك في عدم تحقق التنبؤات – الخطط المذكورة مستقبلية ولا يشترط أن تتطابق النتائج الفعلية مع المخططة. وذلك لأن المراجع حتى لو وجد التنبؤات غير منطقية ولا تتحقق من عام لآخر مثل حالة الشركة المصرية للحديد والصلب فليس لديه أى نص في المعايير يمكن الاستناد عليه ليخرج بنتيجة أن المعلومات المذكورة في التنبؤات مضللة لمستخدمي القوائم المالية.

٣/٣ التزام الشركتان بتعديل التنبؤات والاعتراف بفروق التقديرات المحاسبية وتعديل التقديرات في العام الذي يتم فيه تغيير تلك التقديرات كان خيارا فرديا للشركة.

٤/٣ نتيجة عدم الزام الشركات بمعايير محددة للإفصاح عن بيانات التكاليف، أصبح من الممكن اخفاء حقائق مثل انخفاض معدلات الإنتاج عن طريق اظهار المبيعات بالقيمة فقط مع رفع الأسعار.

٥/٣ عدم الإلزام بإظهار البيانات المقارنة وعدم وضوح الأسس والمعايير التي يجب أن تلتزم بها الشركات حتى تصبح القوائم المالية ذات فائدة حقيقية للمستفيدين في قراراتهم ساعد على ازدياد وتفاقم بعض المشكلات بدلا من السعى لحلها مثل مشكلة الاعتماد على مورد واحد في توريد خامة أساسية لشركة الحديد والصلب المصرية.

٦/٣ أثبتت البيانات التطبيقية لدراسة حالة الشركتين محل التطبيق أنه إذا تمكنت المنشأة من توجيه الاهتمام إلى بيانات التكاليف وإدارتها بشكل يتناسب وحجم المشكلات بالمنشأة، فإن ذلك من شأنه العمل على حل تلك المشكلات وتدنية درجة المخاطرة التي تتعرض لها المنشأة. بينما في حالة الاعتماد على البيانات الإجمالية وإهمال بيانات نظام التكاليف فإن المشكلات تتفاقم وتتحقق خسائر متراكمة ومنتالية دون إيجاد حل جذري للمشكلات مما يؤدي إلى تزايد درجة المخاطرة في تلك المنشآت.

٤- تطوير المداخل المستخدمة في التنبؤ بالمخاطر المالية والإفصاح عن تلك المخاطر يؤدي إلى زيادة ثقة المستفيدين من القوائم المالية في البيانات المنشورة ويزيد من درجة الاعتمادية والثقة عند اتخاذ القرارات لجميع الأطراف ذوى المصلحة.

## ٢- التوصيات:

١. أن يتضمن الاستمرار ضمن مؤشر EGX30 أو غيرها التزام الشركة بالإفصاح عن التنبؤ بالمخاطر المالية، والتوضيحات اللازمة لذلك في قائمة مالية إضافية مستقلة، وذلك حتى تكون هناك مصداقية كاملة للقوائم المالية والإيضاحات المعلنة مما ينعكس إيجابيا على المستفيدين من تلك القوائم وما يترتب على ذلك من قرارات.
٢. توعية إدارة الشركات بالأثر الإيجابي للشفافية والإفصاح عن التنبؤات بالمخاطر، وإزالة المخاوف من الإفصاح عنها لأن ذلك يوضح مدى إيجابية ووعي الإدارة بالمشكلات الموجودة ومواجهتها ووضع خطط حقيقية وواقعية للتغلب عليها بدلا من إخفائها وتراكمها وتكوين صورة مضللة لمستخدمي القوائم المالية المعلنة وإيضاحاتها.
٣. إعطاء الجهاز المركزي للمحاسبات المزيد من الصلاحيات بشأن تقييم الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وخاصة فيما يتعلق بالتنبؤات، بحيث يكون له الحق في الاعتراض وتقديم ذلك الاعتراض مبديا أسبابه إلى مجلس إدارة الشركة، إذا ما رأى أن أسس إعداد التنبؤات أو الأرقام الناتجة عنها مضللة ولا تتناسب مع التسلسل المنطقي للبيانات الفعلية السابقة أو أن هذه التنبؤات سترتب عليها ضررا لمستخدمي القوائم المالية وإيضاحاتها.
٤. ضرورة اهتمام كل من الهيئة العامة للرقابة المالية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والجهاز المركزي للمحاسبات وغيرها من الجهات المعنية ببناء معيار محاسبي مصري للتنبؤ والقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في قائمة مالية إضافية مستقلة كإفصاح إلزامي خاصة بالنسبة لمنشآت الأعمال ذات المخاطر المالية المرتفعة، لما لذلك من أثر على قرارات العديد من الأطراف ذات المصلحة مع الشركات والمستفيدة من القوائم المالية والإيضاحات المعلنة.



مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت الأعمال

د/ محيىر محمد رياض فهمي

---

### ٣- الدراسات المستقبلية المقترحة:

- دراسة أثر الإفصاح عن المخاطر البيئية على الميزة التنافسية المستدامة للمنشأة.
- دراسة تحليلية للعلاقة بين مدى الإفصاح عن المخاطر والشكل القانوني للشركات.
- دراسة أثر التوسع في مستويات الإفصاح عن المخاطر في القوائم المالية المعلنة على جودة عملية المراجعة الخارجية.

## سابعاً- مراجع البحث:

### ١- المراجع باللغة العربية:

١. أعراب، جازية. (٢٠٢٠). "مخاطر تقلب عوائد مؤشرات الأسواق المالية: دراسة قياسية للبيانات يومية من سبتمبر ٢٠١٤ إلى سبتمبر ٢٠١٨ خاصة بمؤشر بورصة فرانكفورت Dax 30". مجلة الاستراتيجية والتنمية: جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، مج ١٠، ع ١٤، 53 - 70.
٢. السجاعي، محمود محمود ابراهيم، جمعة، غادة محمد ابراهيم، و الغندور، مصطفى عطية السيد (٢٠١٧). "أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". المجلة المصرية للدراسات التجارية-مصر، مج ٤١، ع ٢٤، ٣٠٩ - ٣٣١.
٣. بلواضح، فاتح، و براق، محمد (٢٠١٨). حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر: دراسة تجربة ان سي أروبية في مجال حوكمة المؤسسات. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي - مخبر الإصلاحات الاقتصادية - التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي - المدرسة العليا للتجارة - الجزائر، مج ١٢، ع ٢٥٤، ٢٨٢ - ٢٩٤.
٤. حسن، أماني محمود موسى (٢٠١٢). المشكلات المحاسبية المترتبة على الأدوات المالية المشتقة لأغراض إدارة مخاطر تقلبات أسعار السلع: دراسة تطبيقية على شركات البترول. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر، ع ١٤، ٦٦٥ - ٦٩٢.
٥. حمد، أمينة خميس، المومني، محمد عبدالله (٢٠١٨). أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية. المجلة الاردنية في إدارة الاعمال (الاردن)، مج ١٤، ع ١٤، ٨١ - ١٠٧.
٦. سلامة، إيمان محمد السعيد. "أثر جودة لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات: دراسة تطبيقية". الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة مج ٢٢، ع ٢٤ (٢٠١٨): ٧٧ - ١٠.
٧. عبدالوهاب، انتصار طه. "أثر إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي لقطاع البترول في مصر". مجلة الخدمة الاجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ٥٩٤، ج ٨ (٢٠١٨): ٤٠ - ٦٢.

٨. فرحات، أحمد محمد. "استخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) في تقييم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي." مجلة المعرفة: جامعة الزيتونة - كلية الاقتصاد والتجارة - ترهونة ع ٢٤ (٢٠١٥): ٦٢ - ٩١.
٩. محمد، محمد محمود عبديبه (٢٠٠٦). "مخاطر الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند تقييم الاستثمارات في سوق الأوراق المالية المصرية". الفكر المحاسبي - مصر، مج ١٠، ع ١، ٢٠٧ - ٢٨٧.

## ٢- المراجع الأجنبية:

1. Agyei-Mensah, B. K. (2017). Does the corruption perception level of a country affect listed firms' IFRS 7 risk disclosure compliance?. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 17(4), 727-747.
2. Basu, S. 1997. The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings. Journal of Accounting and Economics, 24(1): 3-37
3. Beretta, S. 2019. Directors`Duties and Risk Governance, Multiple Perspectives in Risk and Risk Management, ERRN 8th European Risk Conference 2018, Katowice, Poland, September 20-21, Springer Nature Switzerland AG 2019:3-36
4. Cech, C. & Dziwok, E. 2019. Fund Transfer Pricing and Its Impact on Bank Liquidity Measures,ERRN 8th European Risk Conference 2018, Katowice, Poland, September 20-21, Springer Nature Switzerland AG 2019:291-299.
5. Cordazzo, M., Papa, M., & Rossi, P. (2017). The interaction between mandatory and voluntary risk disclosure: a comparative study. Managerial Auditing Journal, 32(7), 682-714.
6. Deumes, R., & Knechel, W. R. (2008). Economic incentives for voluntary reporting on internal risk management and control systems. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 27(1), 35-66.

7. Jiang, T., Luo, X., Wang, Z., & Zhang, F. Institutional Ownership and Market Risk Disclosures. [https://efmaefm.org/OEFMAMEETINGS/EFMA%20ANNUAL%20MEETINGS/2018Milan/papers/EFMA2018\\_0359\\_fullpaper.pdf](https://efmaefm.org/OEFMAMEETINGS/EFMA%20ANNUAL%20MEETINGS/2018Milan/papers/EFMA2018_0359_fullpaper.pdf)
8. Khan, M. and R. L. Watts. 2009. Estimation and Empirical Properties of A Firm-Year Measure of Accountin Conservatism. *Journal of Accounting and Economics* 48(2-3): 132-150.
9. Kim, H., & Yasuda, Y. (2018). Business risk disclosure and firm risk: Evidence from Japan. *Research in International Business and Finance*, 45, 413-426.
10. Liang, P. J., & Wen, X. (2007). Accounting measurement basis, market mispricing, and firm investment efficiency. *Journal of Accounting Research*, 45(1), 155-197.
11. Linke, A. & Florio, 2019. Enterprise Risk Management Measurement: Insights from an Interdisciplinary Literature Review, ERRN 8th European Risk Conference 2018, Katowice, Poland, September 20–21, Springer Nature Switzerland AG 2019:37-54.
12. Linsley, P. M., & Shrivess, P. J. (2005). Examining risk reporting in UK public companies. *The Journal of Risk Finance*, 6(4), 292-305.
13. Moumen, N., Othman, H. B., & Hussainey, K. (2015). The value relevance of risk disclosure in annual reports: Evidence from MENA emerging markets. *Research in International Business and Finance*, 34, 177-204.
14. Toms, S. (2012) "Accounting Based Risk Measurement". Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1967474>
15. UN/ISDR (2009) - United Nations International Strategy for Disaster Reduction (UNISDR). UN Office for DRR [ 15 January